تدمير اقتصاد قطاع غزة

تقرير حول أثر سياسة الإغلاق على القطاعات الاقتصادية

الفترة من 15 حزيران/ يونيو 2007 إلى 14 حزيران/ يونيو 2008

المركـــز الفلسطـــيني لحقـــوق الإنســـان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف

عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس

عضو الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن

عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم

عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
راجي الصوراني
جبر وشاح
اياد العلمي
حمدي شقورة

المدير
راجي الصوراني

عنوان المراسلة
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
بريد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

ملخص التقرير 2
تمهيد: اقتصاد يتدهور وحصار مستمر 4
حصار اقتصاد القطاع: خطوات متدحرجة 4
إغلاق تام للمعابر التجارية وتقنين تدفق السلع في أضيق نطاق 4
إلغاء الكود الجمركي: الضربة القاضية لاقتصاد مترنح 5
المعابر التجارية لقطاع غزة: مسيرة عام من الإغلاق المشدد 6
معبر المنطار " كارني" 6
معبر ناحل عوز 8
معبر صوفا التجاري 10
معبر كيرم شالوم " كرم أبو سالم" التجاري 10
أثر الحصار وإغلاق المعابر على الأداء الاقتصادي في قطاع غزة 11
قطاع التجارة والخدمات 11
القيود الإسرائيلية على التجار و رجال الأعمال 11
القيود الإسرائيلية على حركة البضائع 11
الصادرات 12
الواردات 13
قطاع شركات ومحطات توزيع الوقود والغاز 15
القطاع المصرفي والمؤسسات المالية 16
قطاع السياحة والفندقة 16
شركات السياحة والسفر وشؤون الحج والعمرة 17
قطاع البناء والإنشاءات 17
قطاع الأثاث والصناعات الخشبية 22
قطاع الزراعة 24
حظر تصدير المحاصيل الزراعية جراء إغلاق المعابر 24
التوت الأرضي 24
الزهور 25
المنتجات الزراعية الأخرى 27
منع دخول المستلزمات الزراعية 28
الثروة الحيوانية والدواجن 28
الصيد والثروة السمكية 29
قطاع الصناعات المعدنية 30
قطاع صناعة المنسوجات والملابس 31
قطاع الصناعات الغذائية 33
غياب فرص الاستثمار 34
منطقة غزة الصناعية(كارني): نهاية اكبر مشروع استثماري 34
الخاتمة 36
الجداول 37
الأشكال 38

ملخص التقرير

يرصد هذا التقرير أثر سياسة الحصار والإغلاق الشامل، الذي أحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، على اقتصاد القطاع خلال عام كامل. ويتناول انعكاسات تلك السياسة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القطاع، وذلك خلال الفترة من 2007/6/15 وحتى 2008/6/14. ويستعرض التقرير حجم التدمير الشامل والمنظم الذي أفضت إليه سياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، الذين يحاربون في وسائل عيشهم، وخلفت مزيداً من الفقر والبطالة بين صفوف العاملين فيه، بسبب التوقف شبه التام لكافة مرافق القطاعات الاقتصادية، والناجم عن استمرار إغلاق المعابر ومنع التدفق الحر للواردات والصادرات الغزية من السلع والبضائع، بما في ذلك المواد الأولية ونصف المصنعة. وقد خلص التقرير إلى النتائج التالية:

- **شكل قرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي القاضي بإحكام وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، منذ منتصف يونيو/ حزيران 2007، ضربة قاضية لاقتصاد قطاع غزة، والذي يتعرض للتدمير المستمر منذ أيلول / سبتمبر 2000.**
- **أحكمت السلطات الحربية المحتلة الخنق الاقتصادي ومنعت على مدار العام دخول أية كميات من المواد الخام اللازمة لقطاعات الصناعة، الزراعة والصيد أو قطاع الإنشاءات والبناء. واقتصر عمل المعابر التجارية على إمداد القطاع بالمواد الغذائية الأساسية فقط، وفي نطاق محدود لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان المدنيين.**
- **ولم تسمح السلطات المحتلة، خلال الفترة نفسها، بتصدير أية سلعة من البضائع المنتجة في القطاع، باستثناء تصدير كميات محدودة جدا من الزهور و التوت الأرضي لم تتجاوز 10% من المحصولين المعدين للتصدير.**
- **وبالتزامن مع إحكام وتشديد الحصار قلصت سلطات الاحتلال واردات الوقود إلى سكان القطاع إلى كميات متدنية للغاية لا تفي بأدنى احتياجات السكان. وقد بلغت نسبتها: البنزين 6.5%، السولار 23.1%، وغاز الطهي 37.6% من احتياجات القطاع اليومية.**
- **تعرض تجار القطاع لانتكاسة جراء إلغاء سلطات الاحتلال تصاريح دخول إسرائيل والضفة الغربية التي كانت تمنحها لنحو 1000 تاجر من تجار القطاع، ما حرمهم من ممارسة أعمالهم التجارية ومتابعة مصالحهم التجارية خارج القطاع.**
- **ألغت السلطات المحتلة في منتصف العام الماضي التصاريح التي كانت منحتها لنحو 1000 تاجر من القطاع، وأصدرت بعد نحو شهرين 200 بطاقة جديدة BCM لكبار تجار القطاع، وترافق ذلك مع ازدياد العراقيل المفروضة على تنقل وحركة التجار بين غزة والخارج. وجراء الآليات الجديدة والقيود بالغة التعقيد، لم يتجاوز عدد التجار، والذين سمحت السلطات المحتلة لهم بالسفر عبر معبر بيت حانون " ايريز"، 20 تاجراً يومياً فقط.**
- **منذ إلغاء الكود الجمركي للقطاع بتاريخ 2007/6/21، منعت سلطات الاحتلال إدخال كافة البضائع الواردة إلى قطاع غزة، بما في ذلك المواد الخام اللازمة لمصانع القطاع، فيما سمحت بدخول كميات محدودة من السلع الأساسية، وحددتها بـ 9 أصناف ومشتقاتها.**
- **وقد أدى ذلك إلى إغلاق كافة المنشآت الصناعية التي تسوق إنتاجها خارج قطاع غزة، كما لحقت خسائر فادحة بمزارعي وصيادي القطاع.**
- **ما تزال سلطات الاحتلال تحتجز نحو 1500 حاوية لتجار القطاع في الموانئ والمخازن الإسرائيلية، وتحتوي هذه الحاويات على بضائع ومواد خام يحتاجها قطاع غزة، وهي غير موجودة في القطاع منذ عدة أشهر.**
- **أدى منع دخول مواد البناء، بما فيها مواد الحصمة، الحديد والاسمنت إلى انهيار قطاع الإنشاءات والبناء والتعمير. وجراء ذلك انخفض عدد شركات المقاولات العاملة في قطاع غزة من 120 شركة إلى 5 شركات فقط. أدى ذلك إلى تسريح نحو 42,000 عاملاً يعملون في كافة فروع هذا القطاع.**
- **بلغ إجمالي خسائر قطاع الإنشاء والمقاولات، والصناعات الإنشائية المرتبطة به خلال عام، نحو 58 مليون دولار. وتوقف العمل في مشاريع بناء وتطوير بنى تحتية بقيمة 240 مليون دولار.**
- **بلغت خسائر قطاع الصناعات الخشبية والأثاث 110 مليون دولار، بسبب توقف الورش عن الإنتاج لعدم توفر المواد الخام ومنع تصدير منتجاتها. وقد أدى ذلك إلى إغلاق نحو 600 ورشة ومصنع للأثاث، فيما تم تسريح نحو 6600 من العاملين فيها، خصوصا بعد نفاذ المواد الخام من القطاع ، ومنع استيراد بديلا عنها.**
- **كما بلغت خسائر قطاع الزراعة ما يزيد عن 100 مليون دولار بسبب منع المزارعين من تصدير منتجاتهم، ومنع دخول المستلزمات اللازمة للقطاع الزراعي.**
- **تعرض قطاع الخياطة لشلل كلي، وأغلقت 624 مؤسسة أبوابها، وتم تسريح نحو 25000 عاملاً كانوا يعملون فيه. ووصلت خسائر هذا القطاع جراء الحصار أكثر من 30 مليون دولار خلال العام.**
- **توقف نشاط أكثر من 95% من الورش والمنشات العاملة في قطاع الصناعات المعدنية بشكل كلي، فيما تقلصت الطاقة الإنتاجية لنحو 5% منها إلى اقل من 40%. وفقد نحو 6000 عاملاً أماكن عملهم في تلك المنشآت وانضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل.**

- **تعرض قطاع الصناعات الغذائية لخسائر بلغت قيمتها 24 مليون دولار نتيجة عدم قدرة المصانع العاملة في هذا القطاع على تصدير منتجاتها إلى الضفة الغربية. وترتب على ذلك إغلاق 56 مصنعاً، وتم تقليص العمل في باقي المصانع البالغ عددها 20 مصنعاً إلى اقل من 30% من طاقتها الإنتاجية. وفقد نحو 1900 عاملاً من بين نحو 2500 عاملاً فيه فرص عملهم.**
- **تعرض مربو الدواجن والماشية إلى خسائر فادحة بسبب إغلاق المعابر، ونجم عن ذلك نقص شديد في احتياجات أسواق قطاع غزة. وفي المقابل ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن إلى أكثر من 100%.**
- **تعرض قطاع السياحة والفندقة لخسائر فادحة نتيجة الكساد الذي ضرب القطاع الموسم الماضي. وتدنت نسبة إشغال 423 غرفة في 12 فندق سياحي إلى الصفر، وأدى ذلك إلى كساد في نشاط المطاعم، وانضمام نحو 500 من العاملين في هذا القطاع إلى صفوف العاطلين عن العمل. كما توقف العمل في مشاريع سياحية بقيمة 44 مليون دولار.**
- **بلغت خسائر مكاتب الحج والسياحة خلال العام الماضي أكثر من مليون دولار، بسبب توقف كافة الأعمال التجارية التي تنفذها هذه الشركات. واقتصر نشاطها على موسم الحج الذي تعتبر عائداته الربحية متواضعة، وقد بلغت خلال الموسم الماضي اقل من 25% من المصروفات.**
- **أدى الحصار البحري المفروض على بحر غزة وتقليص الوقود إلى حرمان نحو 3500 صياد من ممارسة مهنة الصيد. وأدى نقص المعدات والتجهيزات اللازمة للصيد إلى توقفهم كلياً عن العمل لفترات طويلة.**
- **أدى الحصار المالي والتجاري إلى تقليص عمل المؤسسات المالية إلى أقل من 40% من طاقتها واقتصر عملها على المعاملات الداخلية، وتوقفت عن أداء مهامها الرئيسية التي تحقق لها الأرباح الحقيقية.**
- **تعرضت المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة لانتكاسة قوية تركت آثارها على مجمل البنية الاقتصادية. وامتدت تلك الآثار لتطال معظم المشاريع الاستثمارية، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة المشاريع الاستثمارية، والتي بلغت نحو 250 مليون دولار في العام 2005 إلى اقل من 10 ملايين دولار بعد إحكام وتشديد الحصار.**

تمهيد: اقتصاد يتدهور وحصار مستمر

يعيش الاقتصاد الفلسطيني أزمة متفاقمة جراء استمرار فرض الحصار المحكم على قطاع غزة، والمتمثل بإغلاق كافة المعابر التجارية، ومعابر الأفراد، منذ نحو عام كامل، وتحديدا في منتصف حزيران/ يونيو 2007. غير أن استهداف الاقتصاد الفلسطيني لم يبدأ منذ ذلك التاريخ، فالاقتصاد الفلسطيني، وتحديدا في قطاع غزة، كان هدفا مباشراً للإجراءات الإسرائيلية التعسفية خاصة منذ تفجر انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000. وقد تميزت تلك المرحلة بفرض السلطات المحتلة قيوداً استهدفت المدنيين الفلسطينيين وحرية تنقلهم وحركتهم. فقد سعت إلى إبقاء كافة المعابر الخاصة بتنقل الأشخاص، والمعابر التجارية شبه مغلقة، وعرقلت حركة الأفراد والبضائع وقطعت أوصال المدن، وترتب على ذلك تدهورا طال كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وأصابها بالضعف، لكنها استمرت في العمل المحدود حتى نهاية العام 2005.

حصار اقتصاد القطاع: خطوات متدحرجة

وفي بداية العام 2006، وغداة فوز حركة حماس بالأغلبية النيابية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيلها للحكومة العاشرة، بدأت الأوضاع الاقتصادية بالتدهور من جديد، وبوتيرة أسرع، نتيجة رفض حكومة الاحتلال التعامل مع الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، واحتجاز الضرائب الفلسطينية المستحقة، كما شددت حكومة الاحتلال إغلاق معابر قطاع غزة، وفرضت قيودا جديدة على حركة الأفراد والبضائع، من والى قطاع غزة. كما ساهم رفض المجتمع الدولي أيضاً التعامل مع الحكومة الفلسطينية، ووقف المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية في تدهور الاقتصاد الفلسطيني آنذاك. وقد أدى ذلك إلى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه القطاع المصرفي، والقطاع الخاص، علاوة عن عجزها على تسديد رواتب موظفي القطاع العام، والتي تعتبر المصدر الأساسي للدخل في القطاع، ومسّيرة لعجلة اقتصاده.

وقد انعكست هذه الإجراءات مجتمعة، إضافة إلى تشديد إغلاق معابر القطاع بتاريخ 200/6/25، في أعقاب تنفيذ المقاومة الفلسطينية لعملية كرم أبو سالم، سلباً على اقتصاد القطاع، وأدى ذلك إلى تراجع الطلب لدى المستهلكين، ونقص في المواد الخام. وجراء ذلك تراجعت إنتاجية المشاريع الاقتصادية بشكل عام، لعدم قدرتها على تلبية احتياجات السوق الفلسطينية الداخلية، وتوقف التصدير للأسواق الخارجية. وقد أدى ذلك إلى تراجع العوائد المادية، والسيولة لدى أصحاب المشاريع، خصوصا من العملة الصعبة، ما دفعهم إلى تشغيل منشاتهم الصناعية بطاقة إنتاجية محدودة، والاستغناء عن الأيدي العاملة في هذه المشاريع بنسب متفاوتة.

ولم يغير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة في مارس 2007 الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، لاستمرار نفس الإجراءات التي تستهدف اقتصاده، من تضييق على التجار، ومقاطعة متبعة ضده، سواء كانت إسرائيلية، أو دولية. ونتيجة لذلك، استمرت أزمة القطاعات الاقتصادية بالتصاعد، ما أدى إلى تعطل عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية، والمشاريع الاستثمارية، وتوقفها عن العمل توقفا كليا، فيما خفضت باقي المؤسسات ساعات عملها، وطاقة إنتاجها إلى الحد الأدنى. كما أعلنت العديد من المشاريع إفلاسها، وانسحابها من الأسواق.

وقد عمل بعض أصحاب المشاريع الاقتصادية الكبيرة، خصوصاً تلك العاملة في مجالي الأثاث والملابس، على نقل مصانعهم، وتحويل استثماراتهم إلى دول أخرى مجاورة.

إغلاق تام للمعابر التجارية وتقنين تدفق السلع في أضيق نطاق

ومنذ حزيران 2007، وفي أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، توالت الضربات الموجهة إلى اقتصاد قطاع غزة بهدف شله، تماما كتوالي الضربات الموجهة إلى الإنسان، وسلبته كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمدنية والسياسية، التي كفلتها له كافة المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ذات الصلة بحقوق الإنسان. فمع تصاعد أعمال الاقتتال الفلسطيني الداخلي بتاريخ 2007/6/10، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معابر قطاع غزة إغلاقاً تاما، وفي أعقاب سيطرة حركة حماس على القطاع بتاريخ 2007/6/15، أحكمت سلطات الاحتلال إغلاق وحصار القطاع، ومنعت بموجب ذلك التدفق الحر والآمن لكافة المواد اللازمة لسير العمليات الصناعية والإنتاجية والاستثمارية في قطاع غزة، كإمدادات البترول والمحروقات، وكافة أنواع المواد الخام، علاوة على رسالات الأدوية والغذاء اللازم لتلبية احتياجات السكان المدنيين. كما منعت خروج أي مدني فلسطيني من القطاع، بمن فيهم أولئك الذين يحتاجون علاجا في الخارج، أو الطلاب الملتحقين في جامعات أجنبية، أو المواطنين الفلسطينيين المقيمين في دول أخرى، وملتزمين في العمل بها. وبعد نحو 10 أيام سمحت السلطات الإسرائيلية بمرور السلع الأساسية إلى قطاع غزة بكميات محدودة.

إلغاء الكود الجمركي: الضربة القاضية لاقتصاد مترنح

وبتاريخ 2007/6/21، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً يقضي بإيقاف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة. وقد فاقم هذا القرار الأوضاع الاقتصادية في القطاع، وساهم إلى حد كبير في ازدياد عدد المصانع التي توقفت عن العمل، أو خفضت طاقتها الإنتاجية. وبموجب هذا القرار حرم تجار القطاع من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية (سبيلهم الوحيد للاستيراد والتصدير، التجارة الخارجية)، وهو ما أدى إلى التوقف الكلي عن استيراد المنتجات الأجنبية، وتصدير المنتجات المحلية توقفا تاما. وقد ترتب على ذلك نفاذ معظم أنواع البضائع من القطاع، وارتفاع سقف أسعار المتوفر منها إلى مستويات غير مسبوقة في أي مكان في العالم، وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى توقف العديد من المصانع عن العمل، خاصة مع نفاذ المواد الخام، أو ارتفاع أسعارها، بحيث أصبحت العملية الإنتاجية غير مجدية اقتصاديا.

وقد الحق قرار إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة، والذي اعتبر بمثابة ضربة قاضية موجهة لاقتصاد القطاع، خسارة كبيرة للتجار، خصوصاً من كانت لهم بضائع في الموانئ الإسرائيلية، أو بضائع في طريقها إلى هذه الموانئ، أوممن كانوا قد تعاقدوا على شراء بضائع أجنبية من الخارج. وقد احتجزت كل البضائع المستوردة على كود غزة الجمركي في الموانئ الإسرائيلية، منذ إصدار القرار، وحتى الآن. وفي حالات قليلة تمكن بعض التجار على مدى العام المنصرم، من بيع بضائع لتجار في الضفة الغربية، بأسعار لا تتناسب وتكلفتها الحقيقية. كما أدى طول المدة التي احتجزت فيها البضائع إلى تلف كميات كبيرة منها. وفي الحالات القليلة التي سمح فيها بدخول السلع الأساسية إلى القطاع، اضطر التجار للاستيراد عن طريق كود الضفة الغربية، وهو ما رفع تكلفة البضائع والمواد الخام لدرجة كبيرة، نتيجة دخولها الضفة الغربية، واجتيازها عشرات الحواجز الإسرائيلية، حيث تلف جزء كبير منها. وقد أصاب هذا القرار الحركة التجارية في قطاع غزة بشكل كلي، حيث نفذت البضائع من متاجر القطاع، فيما توقف التصدير المحدود إلى الأسواق الإسرائيلية، وأسواق الضفة الغربية، نظراً لتوقف منشات القطاع الصناعي عن التصنيع لنفاذ المواد الخام.

وقد كان لهذا القرار، بالإضافة إلى إجراءات الخنق الاقتصادي والاجتماعي على سكان القطاع، التي ترتبت على قرار اعتبار قطاع غزة كيان معادي بتاريخ 2007/09/19، اثر كبير في تدمير مكونات الاقتصاد المحلي للقطاع، التي باتت معظم قطاعاته متوقفة عن العمل، بسبب التوقف المستمر لحركة الصادرات والواردات من وإلى القطاع. وقد شهد القطاع جراء ذلك:

شلل كامل أصاب الحركة التجارية في قطاع غزة.

توقف كلي لمعظم المنشات الصناعية، وتقليص العمل في باقي المنشات.

حظر كلي لصادرات القطاع، وخاصة الصادرات الصناعية، كالأثاث والموبيليا والأدوات البلاستيكية، الغذائية، والزراعية كالخضار والفواكه والورد.

نفاذ المواد الخام اللازمة للعديد من الإعمال الصناعية والزراعية في قطاع غزة.

- شلل كامل في قطاع الزراعة بسبب وقف تصدير المنتجات الزراعية، ومنع دخول مواد ضرورية لأعمال الزراعة.
- توقف شبه كامل لواردات القطاع، واقتصارها على أنواع محددة من السلع الأساسية، علماً أن نحو 90% من احتياجات أسواق القطاع تعتمد على الاستيراد من الخارج.
- رغم سماح سلطات الاحتلال بتوريد المواد الإنسانية، التي تشمل المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية، غير أنها كانت محدودة وتواجه إجراءات معقدة، ما اثر على جودتها، وعرضها للتلف في بعض الأحيان، وترافق ذلك مع ارتفاع في أسعارها.
- تكريس واقع توريد تلك المواد الإنسانية بكميات وأصناف محصورة تماماً، وبحيث لا تمثل سوى الحد الأدنى اللازم لتجنب وقوع كارثة إنسانية بين السكان.

وترتب على تردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، فقدان آلاف العائلات الفلسطينية مصدر دخلها، نتيجة لفقدان آلاف العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة أماكن عملهم، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل. وجراء ذلك ارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى 52%[1]. وفي المقابل زادت معدلات البطالة، والناجمة عن الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية، إلى أكثر من 45% بين القوى البشرية العاملة في القطاع[2]. وبات العديد من العاملين في معظم القطاعات

[1] - وفقاً لتقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
[2] - وفقا لنفس المصادر السابقة.

الاقتصادية غير قادرين على تأمين احتياجاتهم وأفراد أسرهم للاحتياجات الأساسية الضرورية، وخاصة الغذائية والصحية منها، نظرا لتدني أجورهم، بسبب الخسائر التي يعاني منها مشغليهم.

ومن ناحية ثانية، عانى سكان القطاع، ولا يزالون، من ارتفاع كبير في أسعار السلع، نظراً للنقص الخطير في إمدادات السلع والبضائع الضرورية، وخاصة السلع الغذائية والأدوية، ونفاذ العديد منها. وقد سجلت الفترة التي يغطيها التقرير ارتفاعا في أسعار بعض السلع إلى أكثر من خمسة أضعاف السعر الطبيعي، وبشكل لم تشهده أسواق القطاع من قبل.

المعابر التجارية لقطاع غزة: مسيرة عام من الإغلاق المشدد

يوجد في قطاع غزة 5 معابر تجارية، تسيطر عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة، وتستخدمها كأداة لتنفيذ سياسة العقاب الجماعي ضد سكان القطاع. وقد كان عمل هذه المعابر قبل فرض الحصار على قطاع غزة في يونيو 2007 يتسم ببعض الوضوح، فمعبر المنطار "كارني" هو المعبر التجاري الرئيسي، ومعبر ناحل عوز مخصص لتوريد الوقود، ومعبر صوفا مخصص لإدخال مواد البناء والحصمة إلى قطاع غزة، بينما لم يكن معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، مجهزاً للعمل، وكان اقرب إلى أن يكون نقطة مراقبة عسكرية، ومعبر رفح التجاري لم يعمل نهائياً برغم نص تفاهمات المعابر الموقعة في نوفمبر 2005 على تشغيله. وبعد إحكام وتشديد الحصار على القطاع، أغلقت سلطات الاحتلال جميع معابر قطاع غزة بشكل كلي ولفترات طويلة. ثم بدأت في تشغيل بعضها جزئياً، وأحدثت تغييراً في آلية عملها، ليتسنى إدخال كميات محدودة من السلع الأساسية، والتي حددتها بـ 9 مواد فقط ومشتقاتها، زادت فيما بعد تدريجيا لتصل إلى 12 سلعة[3]. معبر المنطار " كارني" أغلق إغلاقا كليا أمام صادرات القطاع، وفتح جزئياً على أيام متباعدة، ولساعات محدودة ، لإدخال القمح والأعلاف فقط إلى القطاع. بينما استمر عمل معبر ناحل عوز لتوريد قطاع غزة بالوقود، ولكن بوتيرة بطيئة لإدخال كميات مقلصة. معبر صوفا لم يعد يعمل نهائياً لإدخال الحصمة ومواد البناء إلى القطاع، ويستعمل فقط لإدخال الأصناف التي تسمح سلطات الاحتلال إلى قطاع غزة، خصوصاً المواد الغذائية لصالح تجار محليين، وكميات محدودة من المساعدات الإنسانية المقدمة لسكان القطاع. أما معبر كرم أبو سالم " كيرم شالوم"، فتم تشغله لساعات محدودة، عند إغلاق معبر صوفا، حيث سمح بدخول المساعدات الإنسانية المقدمة إلى القطاع، بينما بقي معبر رفح التجاري، الذي لم يتم تشغيله وفقا لاتفاقية المعابر مغلقاً، ولم يحدث أي تغيير بخصوصه.

معبر المنطار " كارني"

وهو المعبر التجاري الرئيسي في قطاع غزة، ويقع شرق مدينة غزة، وهو مخصص لحركة الصادرات والواردات التجارية. وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى إغلاق المعبر منذ بداية انتفاضة الأقصى على فترات متفرقة، وتزايدت وتيرة الإغلاق بصورة مضطردة مع مرور الوقت. ففي العام 2006 شهد المعبر إغلاقا متكررا فاق الأعوام التي سبقته، وفي أيام الفتح الجزئي للمعبر كان يشهد إجراءات معقدة لتوريد البضائع إلى أسواق القطاع أو تصديرها للخارج. وقد أغلق المعبر في العام 2006، 152 يوما إغلاقا كليا، أي بنسبه بلغت 41.6% من إجمالي أيام العام، وفتح جزئيا خلال نفس العام 213 يوما، أي بنسبة 58.4% من أيام العام. وبذلك يكون عدد أيام إغلاق المعبر في العام 2006 قد فاق أيام الإغلاق في جميع الأعوام السابقة، ومنذ إقامته.

واستمر عمل المعبر على نفس الوتيرة في النصف الأول من عام 2007، إلى أن أغلق إغلاقا كليا بتاريخ 2007/6/13، أمام صادرات وواردات القطاع من السلع التجارية، باستثناء فتحه لأيام معدودة وساعات محدودة لإدخال سلع معينة. وقد شكل إغلاق المعبر بهذه الصورة أعلى نسبة إغلاق منذ إقامته وتشغيله، سواء كلياً أو جزئياً. فقد بلغ عدد أيام الإغلاق الكلي له 309 أيام، وعدد أيام الإغلاق الجزئي 56 يوماً. وبذلك تكون نسبة أيام الإغلاق الكلي قد بلغت 84.6% من إجمالي عدد أيام العام 2007، فيما بلغت نسبة أيام الإغلاق الجزئي 15.4% من إجمالي عدد الأيام. فقد سمحت السلطات الحربية المحتلة بتشغيل المعبر بوتيرة عالية خلال النصف الأول من العام 2007، غير أنها أحكمت إغلاقه كليا بعد منصف حزيران / يونيو، ولم تسمح سوى بمرور كميات محدودة من القمح والأعلاف.

[3] - حددت سلطات الاحتلال المواد التي يسمح بدخولها إلى القطاع بتسعة مواد أساسية هي: الدقيق، السكر، الحليب ومشتقاته، الأرز، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية، ثم سمحت بدخول الفواكه، الأعلاف ومواد التنظيف.

جدول (1) يبين فروق العمل قبل وبعد تشديد إغلاق معبر المنطار " كارني"

الفترة	عدد الأيام	أيام الإغلاق الكلي	أيام الإغلاق الجزئي	أيام فتح المعبر
2007/6/12-1/1	(%100) 164	(%14)23	(%9,75)16	(%76,25)125
2007/12/31-6/13	(%100)202	(%81.7)165	(%18.3) 37	(%00)00
2008/6/12-1/1	(%100)164	(%79)130	(%20) 34	(%00)00

شكل (1) يوضح فروق العمل قبل وبعد تشديد إغلاق معبر المنطار " كارني"

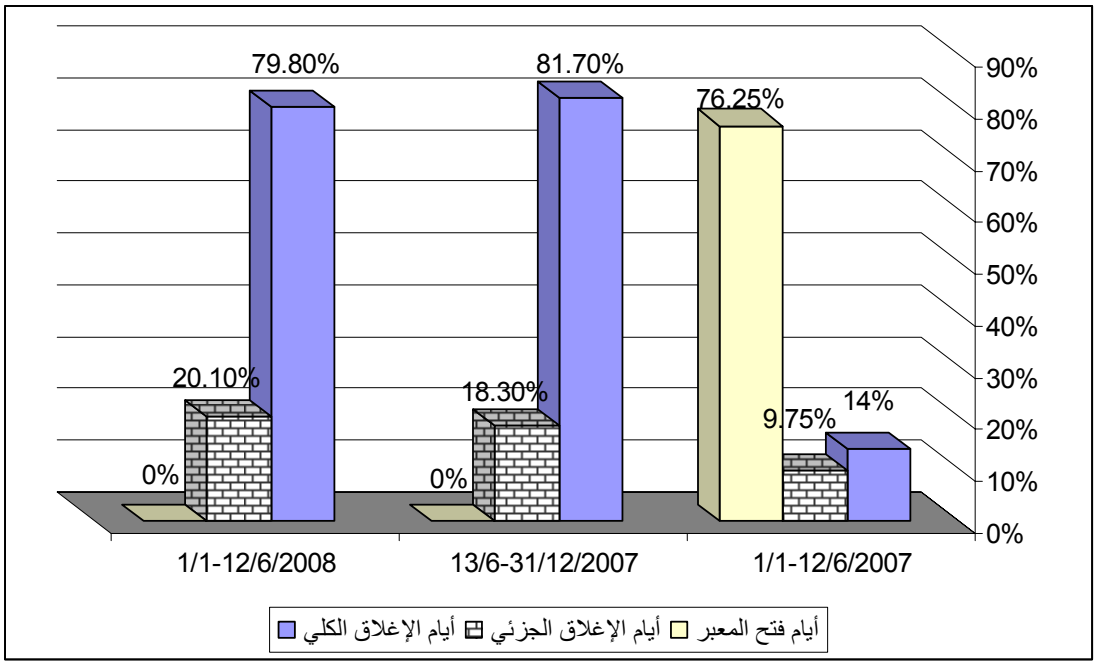

ومنذ بداية العام الحالي 2008، وحتى إصدار هذا التقرير استمر إغلاق المعبر، وسمح بفتحه وفق الآلية المتبعة منذ تشديد إغلاق المعابر في يونيو 2007، أي فتحه لأيام معدودة ولساعات محدودة، لإدخال كميات محدودة من القمح والأعلاف. فقد بلغ عدد أيام الإغلاق الكلي للمعبر منذ بداية العام 2008، وحتى نهاية حزيران من نفس العام 130 يوما، فيما فتح جزئيا لمدة 34 يوماً. أي بلغت نسبة أيام الإغلاق الكلي 79% من إجمالي أيام الفترة، فيما بلغت نسبة أيام الإغلاق الجزئي 21%.

وخلال الفترة التي سمحت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فيها بتشغيل المعبر لساعات محدودة، لم تسمح سوى بمرور واردات من حبوب القمح، الدقيق والأعلاف. وقد أدى ذلك، ولا يزال، إلى شل الحركة التجارية في قطاع غزة، مثلما شل حياة السكان المدنيين. ولا يزال القطاع بأكمله يتعرض إلى أزمة إنسانية واقتصادية، يخشى من نتائجها على حياة سكانها. وقد شهد القطاع أيضاً أزمة خطيرة نتيجة لنفاذ المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانع القطاع، علاوة على النقص الخطير في المواد الغذائية الأساسية، خاصة الألبان، الدقيق، الأدوية وبودرة حليب الأطفال، ما أثار أزمة لدى السكان خلفت أعباءً إضافية عليهم.

كما اختفت من أسواق القطاع مئات السلع والبضائع الأخرى، اللازمة في كافة القطاعات، كمواد البناء وقطع غيار السيارات والأجهزة الالكترونية وقطع غيارها، والأخشاب والأثاث. ونتيجة لذلك تعرضت أسواق القطاع إلى حالة من الركود والكساد. وفي الوقت ذاته شهد قطاع غزة موجة خيالية من ارتفاع الأسعار، وصلت إلى خمسة أضعاف لبعض أنواع السلع، كمواد البناء، أنواع الوقود، والملابس بأنواعها. كما ارتفعت أيضاً أسعار السلع الأساسية، التي تسمح سلطات الاحتلال بإدخال كميات محدودة منها إلى القطاع إلى حد غير مسبوق، نظراً لقلة المعروض منها، وزيادة الطلب عليها.

معبر ناحل عوز

يقع المعبر المخصص لواردات القطاع من المحروقات والوقود والغاز شرق مدينة غزة، وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر للضغط على السكان المدنيين في قطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى، وعمدت إلى تقليص طاقة عمله، وتخفيضها عدة مرات على مدى سنوات الانتفاضة. ومنذ تشكيل حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة ازدادت وتيرة إغلاق المعبر، ووصل عدد أيام إغلاقه خلال العام 2006 إلى 65 يوما إغلاقا كليا، بنسبة مئوية 17.8% من أيام العام. وارتفع عدد أيام إغلاق المعبر في العام 2007 إلى 92 يوما أي ما نسبته 25,2% من أيام العام، واستمر عمله على نفس الوتيرة خلال النصف الأول من العام 2008. غير أن العامل المهم في هذا المعبر هو طاقة عمله، وكميات الوقود التي تسمح سلطات الاحتلال بدخولها من خلاله إلى قطاع غزة. فقد لجأت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إلى تقليص كميات الوقود الواردة للقطاع تدريجياً، إلى أن غدت كميات الوقود التي تسمح بدخولها إلى القطاع، لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان.

وبتاريخ 2007/7/25، وفي إطار فرض سلطات الاحتلال قيودا جديدة لإحكام حصار قطاع غزة، قلصت امدادت الوقود الواردة إليه، والتي لم تكن تلبي الحد الأدنى من احتياجات سكان القطاع. فقبل تنفيذ القرار كان المعدل اليومي لواردات القطاع من مادة السولار 333.000 لتر، وبعد تطبيق القرار انخفضت الواردات منها لتصل إلى 170.000 لتر فقط، أي بنسبة انخفاض بلغت 49%. كما انخفضت واردات القطاع من البنزين من 76.000 لتر يومياً إلى 46.000 لتر، أي بنسبة انخفاض بلغت 40%. وفي المقابل انخفضت واردات محطة توليد الكهرباء من وقود الطاقة من 450.000 لتر يومياً إلى 366.000 لتر، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 18.6%، فيما زادت واردات القطاع من الغاز بنسبة 27%.

وبتاريخ 2008/1/24 قلصت سلطات الاحتلال مرة أخرى كميات المحروقات التي تسمح بدخولها إلى القطاع يوميا لتصبح 12.000 لتراً من البنزين، أي بنسبة 10% فقط من احتياجات القطاع، و197.000 لتراً من السولار، أي بنسبة 56% من احتياجاته، 255 طناً من الغاز، أي بنسبة 72% من احتياجاته و 386.000 وقود لمحطة الطاقة. ولان هذه الكميات لا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لسكان القطاع، بدأت بعض محطات الوقود وتعبئة الغاز في إغلاق أبوابها أمام المواطنين.

ولم تدخر سلطات الاحتلال الإسرائيلي جهداً في تنفيذ قراراتها الجائرة ضد سكان القطاع المدنيين، فبتاريخ 2008/1/27 عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية جلسة استماع على خلفية الالتماس، الذي كانت قد رفعته منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية لإصدار أمر احترازي يمنع تلك السلطات من تقليص تزويد القطاع بالوقود والكهرباء. وقد ركز رد سلطات الاحتلال في المداخلة التي تقدم فيها محاميها على الجوانب الأمنية، وتجاهلت الاحتياجات الإنسانية، وبتاريخ 2008/01/30، وفي سابقة خطيرة، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على قرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، بتقليص إمدادات القطاع من الوقود والمحروقات والطاقة الكهربائية. وقد جاء هذا القرار ليضفي شرعية قانونية، ويضفي غطاءً على ممارسات السلطات المحتلة التنفيذية ضد السكان المدنيين في القطاع، ورغم تناقضه الواضح مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد جاء هذا القرار ليرفض الالتماس، والذي كانت منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية قد تقدمت به لمنع تنفيذ السلطات الحربية المحتلة قرارها بتقليص إمدادات القطاع بالوقود والكهرباء بتاريخ 2007/11/28[4].

[4] - لمزيد من المعلومات حول الموضوع ارجع لبيان المركز بتاريخ 2008/11/29.

جدول (2) التقليص التدريجي لكميات الوقود الواردة للقطاع خلال عام من الحصار

تاريخ التقليص	بنزين	سولار	غاز(طن)
الاحتياجات اليومية	120,000	350,000	350
واردات المحروقات قبل 2007/10/25	76,000	330,000	350
نسبة الواردات إلى الاحتياجات اليومية	%63.4	%94.3	%100
واردات المحروقات بعد 2007/10/25	46,000	170,000	255
نسبة الواردات إلى الاحتياجات اليومية	%38.4	%48.6	%72.9
المعدل اليومي للواردات خلال نوفمبر 2007	25,000	90,000	100
نسبة الواردات إلى الاحتياجات اليومية	%20.9	%25.8	%28.6
المعدل اليومي للواردات خلال النصف الأول 2008	7,800	80,700	131,6
نسبة الواردات إلى الاحتياجات اليومية	%6.5	%23.1	%37.6

شكل (2)يوضح التقليص التدريجي لكميات الوقود الواردة للقطاع خلال عام من الحصار

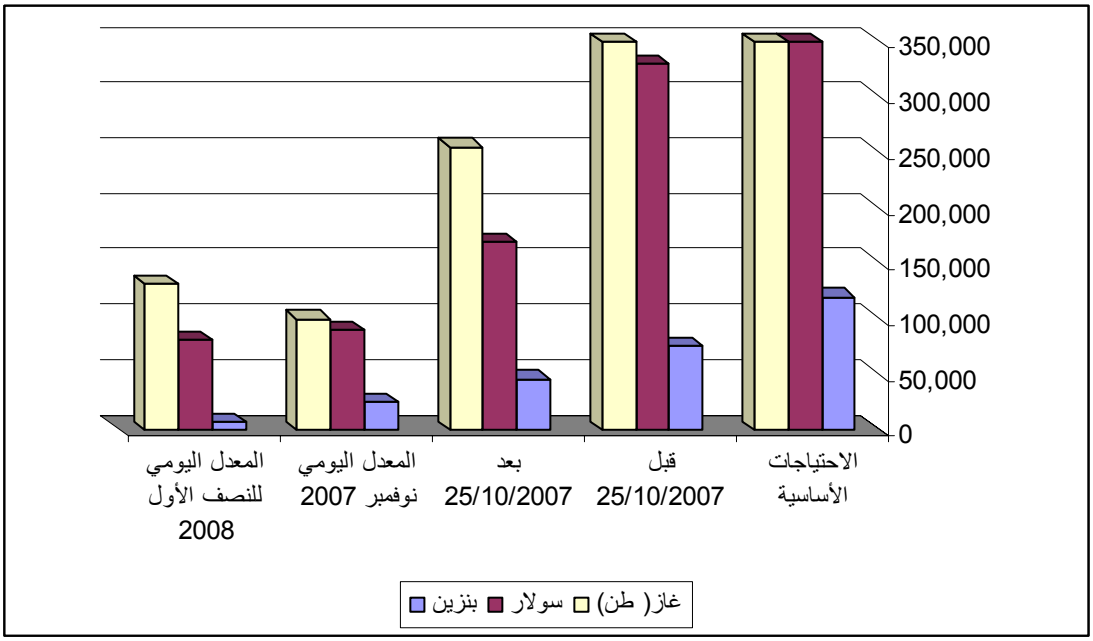

وتسبب تقليص كميات الوقود الواردة القطاع في نفاذ المحروقات من معظم محطات الوقود في القطاع لعدة مرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وادي ذلك إلى شل عجلة الاقتصاد في قطاع غزة، حيث توقفت المصانع التي تعمل بجزء محدود من طاقتها الإنتاجية، وتوقفت المخابز عن العمل، واقتصر عمل المحلات التجارية على ساعات النهار. كما توقفت آلاف المركبات والسيارات عن السير، ما أدى إلى شلل حركة المواصلات الخاصة والعامة. وما تزال محطة توليد الكهرباء تعمل بأقل من طاقتها بسبب نقص مخزونها من الوقود. كما أدى تقليص إمدادات القطاع من الغاز، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى نقص كبير في محطات التعبئة والتوزيع. وتكدست جراء ذلك الاسطوانات الفارغة في المحطات بانتظار دخول الغاز، حيث أن كميات الغاز التي دخلت قطاع غزة لا تلبي

الاحتياجات الأساسية للسكان. وقد اضطر موزعي الغاز إلى التوقف عن أعمالهم معظم الأيام، لنفاذ مخزون الغاز في محطات التعبئة والتوزيع الرئيسية. وقد خلف ذلك، ولا يزال معاناة شديدة للسكان، حيث يضطرهم ذلك إلى الوقوف في طوابير طويلة عدة أيام للحصول على 6 كيلو جرام من الغاز (نصف اسطوانة عادية).

جدير بالذكر أن الاحتياجات اليومية اللازمة لسكان القطاع من المحروقات والغاز تبلغ نحو 350000 لتر من السولار يومياً، 120000 لتر من البنزين يومياً و 350 طن من الغاز المنزلي يومياً. وقد كانت المحروقات والغاز المنزلي، الواردة إلى القطاع عن طريق شركة دور ألون الإسرائيلية قبل تاريخ 2007/10/25 تلبي احتياجات السكان الحيوية.

معبر صوفا التجاري

يقع شرقي مدينة رفح، وهو مخصص لتزويد القطاع بمادة الحصمة ومواد البناء. أغلق المعبر منذ منتصف حزيران 2007، إغلاقا كليا أمام واردات القطاع من الحصمة ومواد البناء، فيما فتح جزئيا لمدة لإدخال المساعدات والمعونات الغذائية .

فبتاريخ 2007/6/15، أغلق المعبر الوحيد المخصص لتزويد القطاع بمادة الحصمة، ومنذ ذلك اليوم لم يدخل القطاع أي كمية من الحصمة أو مواد البناء. ويتم فتح هذا المعبر جزئيا لإدخال المساعدات والمعونات الغذائية، والسلع الأساسية، خصوصا الدقيق و الأدوية. علماً بأن هذه المواد كانت تدخل في العادة من معبر المنطار(كارني).

وقد أدى إغلاق المعبر إلى نفاذ مواد البناء الأساسية، وخاصة مادة الاسمنت من أسواق القطاع بشكل كامل، ما أعاق تنفيذ عشرات المشاريع الاقتصادية، والتطويرية. فيما توقف العمل في العديد من المشاريع الإنشائية ومشاريع الإسكان. وقد خلف ذلك توقفا تاما عن العمل في تلك القطاعات، وتعطل آلاف العاملين فيها، ما رفع نسبة العاطلين عن العمل، والمرتفعة أصلاً، والتي كانت تتجاوز 40% قبل تشديد إجراءات حصار القطاع[5].

معبر كيرم شالوم " كرم أبو سالم" التجاري

يستخدم المعبر لإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما يستخدم المعبر لإدخال السلع الغذائية لتجار القطاع المحليين، بسبب استمرار إغلاق المعبر المنطار التجاري الوحيد لقطاع غزة المنطار "كارني". سلطات الاحتلال الإسرائيلية قامت بمحاولات جادة لإجبار الجانب الفلسطيني على استخدام معبر كرم أبو سالم " كيرم شالوم" بديلا عن معبر المنطار" كارني" التجاري، لإدخال البضائع والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وسعت حثيثا إلى استخدامه بديلا عن معبر رفح لإدخال العالقين على الجانب المصري منه، وذلك عبر الضغوط المتواصلة على سكان القطاع والمتمثلة بتشديد إغلاق المعبرين.

وفي إطار تشديد القيود على قطاع غزة، وتكريس الاعتماد على معبر كرم أبو سالم، أغلقت سلطات الاحتلال معبر المنطار إغلاقا كليا، وسمحت بإدخال المواد الأساسية إلى القطاع عن طريق معبري كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، وصوفا.

منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدام المعبر لتصدير بضائع من قطاع غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية عوضا عن معبر كارني " المنطار" الذي كان منفذا رئيسيا ووحيدا لصادرات القطاع. ولم تسمح سوى بتصدير كميات محدودة من إنتاج القطاع من التوت الأرضي والزهور، المخصصة للتصدير للأسواق الأوروبية. وقد اضطر المزارعون على اثر الخسائر التي تكبدوها، جراء رفض السلطات المحتلة تصدير كل كميات الإنتاج، إلى وقف التصدير خاصة أن الكمية المحدودة التي تم تصديرها قلت جودتها لاحتجازها على المعبر لساعات عديدة وسط ظروف غير ملائمة، نظرا لعدم تجهيز المعبر بصورة جيدة[6].

جدير بالذكر أن معبر كرم أبو سالم غير مجهز للأغراض التجارية، وقد تعرضت البضائع الواردة أو الصادرة منه إلى التلف في كثير من الأحيان، بسبب تعرضها للشمس والهواء، وهو غير ملائم، حيث لا يحتوى على التجهيزات اللازمة التي تتوفر في معبر المنطار(كارني). ولا توجد في المعبر ساحات مغطاة تحفظ البضائع، وسعته محدودة جداً ولا تكتفي لتلبية احتياجات القطاع من الواردات التي كانت تصل نحو 450 شاحنة بضائع قبل تشديد الحصار على القطاع.

[5] - تقديرات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[6] - لمزيد من التفاصيل طالع تقرير " تأثير سياسة الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مارس 2008.

أثر الحصار وإغلاق المعابر على الأداء الاقتصادي في قطاع غزة

قطاع التجارة والخدمات

أدت القيود التي استهدفت التجار ورجال الأعمال في قطاع غزة من ناحية، والقيود التي فرضت على حركة الصادرات والواردات من والى قطاع غزة من ناحية ثانية، إلى تدهور النشاط التجاري في القطاع بشكل غير مسبوق. وفيما يلي عرضاً لأثرها:

القيود الإسرائيلية على التجار و رجال الأعمال

استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية القطاع التجاري الفلسطيني من خلال تقييد حركة التجار و رجال الأعمال الغزيين، وحرمانهم من مغادرة القطاع بهدف بيع منتجاتهم أو شراء لوازمهم التجارية. وفي هذا السياق أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتبارا من يوم 2007/5/1 إصدار التصاريح التجارية الخاصة التي تتيح لتجار القطاع الدخول إلى إسرائيل والضفة الغربية. كما ألغت في نفس الوقت التصاريح التي كانت قد أصدرتها من قبل، وكانت سارية المفعول. وحرمت سلطات الاحتلال بموجب هذا الإجراء نحو 1000 تاجر غزي من مواصلة أعمالهم التجارية المرتبطة بإسرائيل والضفة الغربية. كما حرمتهم من استيفاء مستحقاتهم من الشركات الإسرائيلية وتجار الضفة الغربية. وعوضا عن تلك التصاريح، بدأت سلطات الاحتلال بإصدار بطاقة جديدة أطلقت عليها اسم b.m.c لعدد محدود جدا من كبار التجار، لا يتجاوز 200 تاجراً، وسمحت لحاملي هذه البطاقة دخول إسرائيل وفق آليات جديدة وقيود معقدة جداً، على أن لا يتجاوز عدد من يجتازون منهم معبر بيت حانون " ايريز"، متى كان مفتوحاً أمامهم، 20 تاجراً يومياً في أحسن الأحوال.

ومن ضمن القيود الجديدة المفروضة على تجار القطاع، والتي شرعت سلطات الاحتلال بفرضها بالتزامن مع بداية العمل بالبطاقة الجديدة، منعهم من التنقل بين إسرائيل والضفة الغربية. كما منعوا منعا كلياً من المبيت في إسرائيل، ومنعوا أيضاً من حمل أي متعلقات تتعلق بالعمل، خلال تنقلاتهم، كعينات العمل، الأموال، البضائع والحاجات الشخصية.

جدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية قد شرعت بإصدار التصاريح التجارية التي أوقفت إصدارها، وألغت العمل في الساري منها في العام 2006. وأصدرت منها في ذلك العام 1267 تصريحاً، وفي العام 2007، أصدرت 1098 تصريحاً خلال الربع الأول من العام، وتوقفت كليا عن إصدار التصاريح في بداية شهر مايو 2007.

القيود الإسرائيلية على حركة البضائع

بالتزامن مع إغلاق كافة المعابر التجارية فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة، فقد منعت سلطات الاحتلال تصدير أي منتج من منتجات القطاع منعا باتاً، فيما سمحت بدخول الواردات الأساسية فقط، وبكميات مقلصة، وحددتها بـ 9 أصناف فقط، وهي: الدقيق، السكر، الحليب ومشتقاته، الأرز، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية.

وقد أدت هذه القيود إلى شل الحركة التجارية لقطاع غزة شلاً كلياً، وانعكس هذا الشلل ليصيب كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي تأثرت سلباً نتيجة القيود المفروضة على الواردات، كما ارتفع مستوى الأسعار إلى حد غير مسبوق، وتدنى حجم التشغيل بصورة حادة، وتسبب ذلك أيضاً في نفاذ المواد الخام اللازمة للصناعات الفلسطينية، والبضائع الجاهزة التي لا تصنع في القطاع. من ناحية ثانية ألحق قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع تصدير منتجات قطاع غزة إلى الخارج ضرراً فادحاً بالتجار وأصحاب المصانع، خاصة المصانع التي تنتج بضائع مصنعة خصيصاً للسوق الإسرائيلية، أو سوق الضفة الغربية، وتسبب ذلك في خسارتهم، وأدى إلى تكدس البضائع المعدة للتصدير في المخازن، وتلف جزء منها. وترتب على ذلك إغلاق أو تخفيض القدرة الإنتاجية لمعظم مصانع القطاع.

يشار إلى أن الميزان التجاري لقطاع غزة كان يعاني خللا كبيرا قبل شل الحركة التجارية الخارجية. فقد كانت صادرات قطاع غزة لا تتجاوز 20% من قيمة صادراته. ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت قيمة الصادرات نحو 534 مليون دولار في العام 2006، وبلغت الواردات 3479 مليون دولار. ورغم عجز الميزان التجاري الكبير تاريخياً، غير أن الإغلاق الذي فرض على القطاع، ومنع تصدير البضائع من قطاع غزة، وفرض قيود مشددة على السلع المسموح بدخولها إلى القطاع، قد احدث اختلالاً غير مسبوق في اقتصاد قطاع غزة.

ووفقا لتوثيق المركز فان صادرات وواردات القطاع، منذ تشديد إغلاق المعابر في حزيران 2007 كانت كالتالي:

الصادرات

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حظراً شاملا على تصدير كافة أنواع المنتجات المصنعة في قطاع غزة إلى الخارج، بما في ذلك إلى الضفة الغربية وإسرائيل، وذلك منذ تشديد إغلاق المعابر التجارية لقطاع غزة في حزيران / يونيو 2007. وقد كان معبر المنطار "كارني"، مخصصاً لتصدير البضائع التي تصنع في قطاع غزة إلى العالم الخارجي وكانت التجارة مع إسرائيل قبل تشديد إغلاق المعابر تستحوذ على 80% من حجم التجارة الفلسطينية الخارجية. وتبلغ نسبة البضائع المصدرة إلى إسرائيل 90% من حجم الصادرات الفلسطينية.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فان معبر المنطار " كارني" أغلق في وجه الواردات والصادرات من البضائع والمنتجات من وإلى قطاع غزة، منذ 2008/6/13، وحتى 12 / 6 / 2008، لمدة 295 يوماً إغلاقا كليا، فيما فتح جزئياً لمدة 71 يوماً، حظرت خلالها سلطات الاحتلال الإسرائيلي خروج الصادرات من المنتجات الغزية إلى إسرائيل أو الضفة الغربية والخارج.

واستثنت سلطات الاحتلال من هذا الحظر كمية محدودة جداً من الزهور والتوت الأرضي، بعد تدخل المحكمة العليا الإسرائيلية، وهي على وجه التحديد، وفقا لمصادر في الجمعية التعاونية الزراعية 5 مليون زهرة (8.5% من الكمية المنتجة) من أصل نحو 60 مليون زهرة كان مقررا تصديرها إلى الدول الأوربية، خلال الفترة من 2007/11/15 ، ولغاية 2008/4/25، و 109 طن توت ارضي (7.2 % من الكمية المنتجة) من أصل 1500 طن كان من المقرر تصديرها في الموسم الحالي 2008/2007 . ووفقا لنفس المصادر فانه تم إتلاف باقي كمية الزهور (55 مليون زهرة) بعد حفظها في الثلاجات فترة طويلة، أما بالنسبة للتوت الأرضي الذي لم يصدر (1391 طن) فقد تم بيع جزء منه بسعر متدني في سوق قطاع غزة، وتعرض جزء آخر للتلف جراء تخزينه في الثلاجات لمدة طويلة. ومنذ إغلاق قوات الاحتلال معبر كارم أبو سالم بتاريخ 2008/1/18، توقف تصدير الزهور.

شكل (3) يوضح نسبة الصادرات بالنسبة للمنتجات من التوت الأرضي والزهور

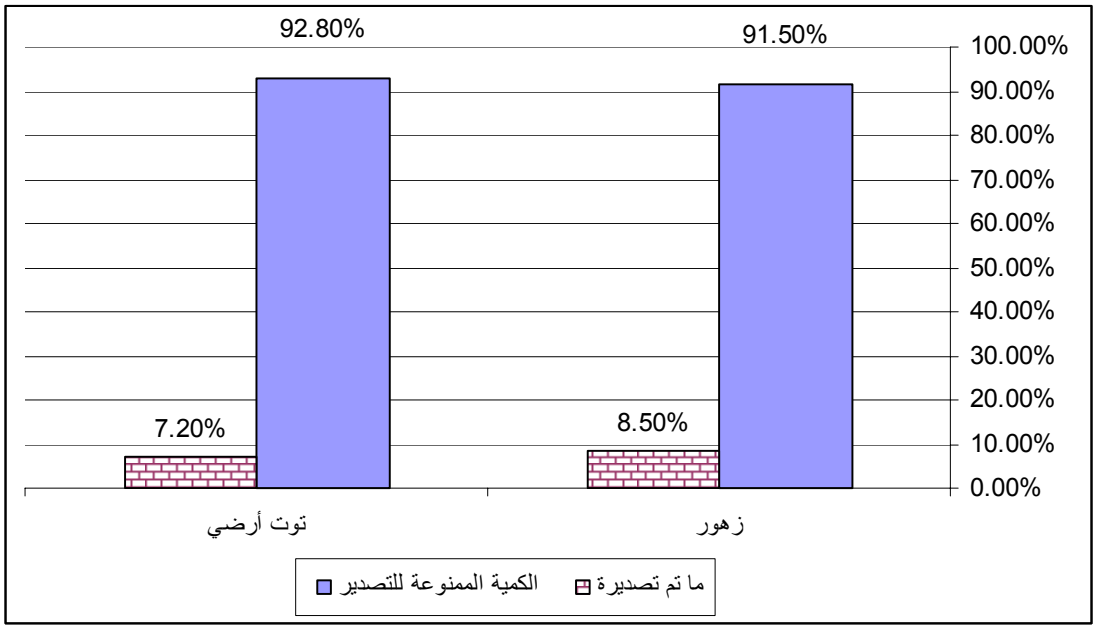

كذلك عانى أصحاب المصانع و المعامل والورش، خصوصا تلك التي كانت تعتمد في تسويق بضائعها على سوق الضفة الغربية وإسرائيل، جراء منعهم من تصدير منتجاتهم، وتعرض معظمهم إلى خسارة كبيرة، أدت إلى إغلاق معظم هذه المنشات.

وأفاد السيد غازي مشتهى، رئيس مجلس إدارة شركة لإنتاج الأسكمو، باحث المركز بما يلي:

" تعمل الشركة في إنتاج وصناعة البوظة، منذ عام 1975، ويعمل في المصنع التابع لها حوالي 60 عاملاً. وتقوم الشركة بتصدير 70 % من منتجاتها إلى الضفة الغربية بواقع 12 سيارة شهرياً. واستمر هذا الحال حتى يونيو 2007، حيث أغلقت المعابر، ومنذ ذلك التاريخ لم نتمكن من تصدير أي كمية من بضائعنا المنتجة في القطاع إلى الضفة، كذلك لم نتمكن من استيراد المواد الخام الخاصة بعملية الإنتاج مثل ورق التغليف والتعبئة والكرتون والمواد الخاصة بالتصنيع. و قد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، تبعا لارتفاع أسعار المواد الخام، فقد ارتفع سعر الكرتون إلى الضعف هذا في حال توفره، وقد اضطررنا إلى استخدام مواد بديلة أو استرجاع الكرتون المباع. وحالياً نقوم بشراء الكرتون الخاص بالفاكهة والخضار ونعيد استخدامه.

بفقداننا لسوق الضفة الغربية اضطررنا إلى تسويق منتجاتنا في قطاع غزة بصورة حصرية، علما بان الشركة تعتمد في العوائد الربحية التي كانت تعود عليها، البضائع التي تصدر للضفة الغربية، حيث تحقق عوائد ربحية اكبر. فعلى سبيل المثال تباع سعر كرتونة الشتوي في غزة ب 9 شواكل، أما في الضفة الغربية فتباع ب 12 شيكل. كما نعاني أيضاً من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، ونقص الوقود وارتفاع أسعاره. وكنا قد تكبدنا خسائر فادحة في العام 2006 في أعقاب قصف الطيران الإسرائيلي لمحطة توليد الكهرباء في العام 2006، وانقطاع الكهرباء عن المحلات التي تبيع منتجاتنا، وتعتمد على الطاقة الكهربية بشكل متواصل. وقد بلغت خسائرنا جراء ذلك نحو 600 ألف دولار، حيث أعاد أصحاب المحال التجارية بضائعنا إلى الشركة بعد أن تعرضت للتلف، بسبب استمرار انقطاع الكهرباء، ونقص الوقود اللازم للطاقة البديلة. إلينا. وما نزال نعاني من انقطاع التيار الكهربائي، ما يجعلنا نعتمد على السولار في تشغيل بويلرات التعقيم الخاصة بصناعة البوظة.

نحتاج شهرياً إلى 17000 – 20000 لتراً من السولار، ولم نحصل سوى على كمية قليلة جداً،بعد نفاد الكميات التي كنا نحتفظ بها للطوارئ. نشهد الآن ذروة موسم البوظة، ونحن بحاجة إلى التيار الكهربائي لمواصلة العمل في المصنع. إن هذه الظروف مجتمعة أثرت على الطاقة الإنتاجية للمصنع بما لا يقل عن 20 % من الطاقة الإنتاجية".

الواردات

منذ إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة بتاريخ 2007/6/21، واعتبار القطاع كيانا معاديا بتاريخ 2007/9/19، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كافة معابر القطاع، ومنعت دخول كافة أنواع البضائع والسلع والمنتجات والمواد الخام إلى القطاع. واستثنت من ذلك السلع الأساسية فقط، مع تقليص كميتها إلى أدنى حد، ولا يغطي احتياجات السكان المدنيين في قطاع غزة.

ووفقا لما سبق، سمحت سلطات الاحتلال بإدخال 60 شاحنة يومياً كحد أقصى إلى القطاع محملة بالمواد الأساسية، معظمها من المواد الغذائية، عبر معابر غير مجهزة لنقل البضائع. وقد تعرضت هذه الشاحنات لتفتيش دقيق أدى إلى تلف كميات كبيرة من البضائع، عدا عن التأخير غير المبرر في إدخالها إلى القطاع. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع على المستهلك في قطاع غزة بصورة كبيرة، وصلت إلى عدة أضعاف في أوقات مختلفة[7].

على صعيد متصل، ما تزال كميات كبيرة من البضائع التي يملكها تجار القطاع محتجزة في الموانئ الإسرائيلية، وتقدر مصادر الغرفة التجارية عدد الحاويات المحتجزة بنحو 1500 حاوية. وكانت هذه البضائع قد تم شراؤها من دول مختلفة، واستوردها تجار القطاع قبل إصدار السلطات الإسرائيلية قرار إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة. غير انه ومع إصدار القرار منعت هذه البضائع من دخول القطاع. وقد أدى منع دخولها إلى قطاع غزة، واحتجازها لفترة طويلة إلى تلف كميات كبيرة منها، لبقائها فترة طويلة تحت أشعة الشمس، ولانتهاء صلاحية استخدامها. وقد تمكن بعض التجار من بيع بعض بضائعهم المحتجزة إلى تجار من الضفة الغربية بأسعار متدنية، وبأقل من تكلفتها، خشية من تلفها.

جدير بالذكر أن المواد الغذائية الأساسية التي تسمح إسرائيل بدخولها إلى القطاع، والتي كانت تدخل إليه عبر معبر كارني " المنطار" بشكل رئيسي، قد تم تحويلها إلى معبري صوفا وكرم أبو سالم " كيرم شالوم" غير المجهزين لاستقبال واردات القطاع، خاصة الغذائية منها. ولم تسمح باستخدام معبر المنطار " كارني" المجهز لاستقبال معظم واردات وصادرات القطاع ، إلا لتوريد كميات محدودة من حبوب القمح، الدقيق والأعلاف الذي ما أدى إلى شلل كلي أصاب المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة.

باحث المركز التقى احد التجار من أصحاب البضائع المحتجزة، جراء قرار إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة، وقد فضل التاجر البالغ من العمر 45 عاماً عدم ذكر اسمه، وهو متزوج، ويعيل أسرة من 8 أفراد، ويعمل تاجراً منذ نحو 20 عاما. وقد أفاد لباحث المركز بما يلي:

"أعمل في التجارة العامة منذ نحو 20 عام، وأقوم باستيراد الشوادر والشوالات الفارغة من الصين، وأملك شركة خاصة بي للعمل في هذا المجال. في عام 1996، توسعت أعمالي، وافتتحت محل للشركة في سوق فراس، واضطررت على اثر ذلك الى الاقتراض من الأونروا عدة مرات على مدار نحو عشر سنوات. وقمت بتسديد القروض في المواعيد المقررة، وهي عادة قروض صغيرة يتم تسديدها خلال فترة وجيزة. وقد كان أخر قرض حصلت عليه من الأونروا قبل أحداث غزة المؤسفة في يونيو 2007، بمبلغ 7000 دولار أميركي، لتغطية ثمن بضاعة استوردتها، ووصلت في حاوية إلى ميناء أسدود في نفس الشهر، وتبلغ تكلفتها 15000 دولار. ونظراً لقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة، والذي صدر بعد أن اشتريت البضائع من الخارج، وتحديداً عند وصولها إلى ميناء أسدود، لم استطيع تخليصها، وإدخالها إلى القطاع لبيعها، وتسديد القرض المستحق للوكالة. ولم أتمكن إلى الآن من تسديده، علما بان لي مستحقات على زبائن في السوق بمبلغ 80,500 شيكل على صورة شيكات راجعة، ولم أتمكن من تحصيلها، لتردي أوضاع التجار المحليين. وبعد أن نفذت كافة البضائع الموجودة في محلي. ولم أتمكن من شراء بضائع جديدة أو تخليص بضائعي المستوردة المحتجزة في الميناء الإسرائيلي توقفت الحركة التجارية في محلي، وأصبح فتح المحل يمثل خسارة بالنسبة لي، ولذلك قمت بإغلاق المحل منذ شهر نوفمبر 2007. وأنا مدين لصاحب المحل بمبلغ 4000 دينار أردني، لم أتمكن من تسديدها، لتدني دخلي جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية. أما بالنسبة لقرض الوكالة، فقد سددت حوالي 3500 دولار من قيمة القرض، وأنا ملتزم بتسديد الباقي، ولكن بسبب الظروف التي مررت بها خلال العامين الماضيين أصبحت غير قادر على الوفاء بالتزاماتي، وقد التمست وكالة الغوث لي العذر في تأخير سداد الأقساط.

لقد تحولت حياتنا إلى مأساة، وأصبحت أسرتي تعاني لعدم قدرتي على توفير الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية. ولا استطيع حاليا توفير مصاريف دراسة اثنين من أبنائي في الجامعات. عدا عن ذلك، فإنني أجد صعوبة في توفير الاحتياجات الأساسية كالطعام والدواء لأفراد العائلة. أصبحت أفكر بالهجرة، والبحث عن مكان آخر للعيش فيه، فانا أريد أن اعمل، لا أريد العيش على المساعدات، لكن التفكير في الهجرة أصبح أيضاً غير ممكن، لأننا مسجونين في قطاع غزة".

أما المواطن سعيد محمود المدهون, 38 عاماً، متزوج، ويقطن مدينة غزة، صاحب احد مصانع الرخام, ويعمل في صناعة تشكيل الرخام والجرانيت منذ حوالي 25 عاماً، فقد أفاد باحث المركز بما يلي:

" نتكبد نحن المستوردون وأصحاب المصانع منذ عامين مصاريف شحن ونقل كبيرة، نتيجة سياسة الحصار الإغلاق التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية. ويكلف شحن الحاوية الواحدة من المصدر إلى ميناء أسدود مبلغ 2500 دولار، بينما يكلف نقلها من الميناء إلى غزة مبلغ 5000 دولار. وهي تكاليف باهظة جداً قياسا بالمسافة الصغيرة نسبياً بين الميناء وغزة، وهو ما يثقل على كاهلنا كتجار، ويرفع الأسعار على المستهلكين. كما نتكبد تسديد رسوم أرضيات وأجرة تخزين الحاويات في مخازن الميناء، حال احتجازها من قبل سلطات الموانئ الإسرائيلية. وأحياناً نضطر إلى تفريغ تلك البضائع في مخازن قريبة من الميناء بكلفة 1000 شيكل للحاوية الواحدة، لتحاشي دفع مبالغ اكبر لسلطة الموانئ.

[7] - لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة خلال تلك الفترة، ارجع إلى تقرير " ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يوليو 2008.

منذ إغلاق المعابر في يونيو 2007 احتجزت لنا أربع حاويات في ميناء أسدود لمدة شهر. ونظراً لارتفاع تكلفة احتجاز هذه البضائع في مخازن الميناء، قمنا بنقلها وتخزينها في الضفة الغربية لدى إحدى الشركات الصديقة كي نتجنب تسديد رسوم الأرضيات ورسوم التخزين في الميناء. وتبلغ قيمة تلك الحاويات بـ 50 ألف دولار، ولم نتمكن من بيعها في الضفة الغربية، لعدم إمكانية تحصيل ثمنها، خاصة في ظل القيود المفروضة على التحويلات المالية من والى قطاع غزة. ونتيجة لذلك تكبدنا خسائر كبيرة في تسويقها هناك. يحدث ذلك في وقت يعاني فيه من القطاع نقص شديد في تلك البضائع، والسوق متعطشة لمثلها، ولو أن سلطات الاحتلال سمحت بدخولها إلى القطاع، لكنا حققنا أرباح كبيرة.

لقد أدى عدم إدخال البضائع إلى القطاع إلى نفاذ المخزون الاحتياطي لدينا في المصنع، ما أدى إلى توقف حركة الشراء والبيع. ومع ذلك استمر المصنع في تسديد أجور العمال لمدة ثلاثة شهور، غير أن استمرار الحال على ما هو عليه، اضعف قدرتنا على الاستمرار في ذلك. وقمنا بتسريح 10 من عمال المصنع، بعد أن ضاقت فينا السبل، وللأسف هم الآن عاطلون عن العمل.

ونظراً للأوضاع الحالية لم نتمكن من تحصيل كامل ديوننا المستحقة في السوق، والتي تبلغ 50 ألف دولار.

وعلاوة على ما تعرضنا له نتيجة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وإغلاق كافة المعابر، تأثر المصنع بالقصف الإسرائيلي لمبنى وزارة الداخلية المجاور له، وقد أدى ذلك الى أضرار في سطح المصنع.

أن حالة التدهور التي يمر بها اقتصاد قطاع غزة تؤثر على مستقبل القطاع الخاص بشكل كارثي، نظراً لتآكل رأس المال وعدم استثماره لما يزيد عن سنتين".

ووفقا لمصادر الغرفة التجارية الفلسطينية فإن 70 من كبار المستوردين في قطاع غزة رفعوا قضية لدى المحكمة العليا الإسرائيلية من خلال الغرفة التجارية، وذلك في محاولة منهم لإدخال بضائعهم المحتجزة منذ عام إلى قطاع غزة. وقد اضطر المستوردين إلى رفع هذه القضية بعد طالت مدة احتجاز بضائعهم التي تقدر بنحو 1500 حاوية محتجزة في مخازن إسرائيلية خاصة بالقرب من الموانئ الإسرائيلية. وقد تعرض جزء كبير من هذه البضائع إلى التلف نتيجة سوء التخزين، أو انتهاء تاريخ صلاحية الاستخدام.

قطاع شركات ومحطات توزيع الوقود والغاز

تعرض هذا القطاع الاقتصادي الهام إلى خسائر فادحة أصابته بالشلل شبه التام، حيث اضطرت كافة الشركات العاملة، ومحطات توزيع الوقود والغاز إلى إغلاق أبوابها في وجه المركبات العامة والخاصة. وقد مثل قرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتقليص كميات الوقود والغاز التي كانت تورد إليها، ووقف توريدها كلياً في أحيان أخرى، أزمة اقتصادية خانقة ألقت بظلالها على هذا القطاع الاقتصادي الهام. فقد توقفت نحو 145 شركة ومحطة لتوزيع الغاز والمحروقات، والتي تنتشر في كافة محافظات القطاع عن العمل كلياً لفترة تزيد عن أربعة شهور بشكل كلي، وذلك نظراً لتوقف الضخ الكلي لتوريدات الوقود والغاز إلى القطاع، أو بسبب محدودية وشح تلك الكميات التي أصبحت تصل إليه. كما تكبد موزعو الغاز المنزلي، والذين يقدرون بأكثر من 400 موزعاً في قطاع غزة.

ووفقا للسيد محمود الشوا، رئيس جمعية أصحاب محطات الوقود والمحروقات والغاز في قطاع غزة، فقد توقفت كافة محطات وشركات توزيع البترول والغاز في قطاع غزة لفترات طويلة، تكبدت خلالها خسائر وأضرار فادحة، نجمت عن اضطرار أصحابها إلى إغلاق تلك المحطات لفترات طويلة بلغت نحو أربعة شهور في مجملها. وأضاف أن نحو 2000 من الموظفين والعاملين في تلك الشركات ومحطات التوزيع قد توقفوا عن العمل خلال تلك الفترات. وأضاف أنه نظراً لاستمرار النقص الخطير في إمدادات البترول والغاز إلى أسواق القطاع، فقد بلغت الخسائر الإجمالية لتلك الشركات والمحطات نحو 40 مليون شيكلاً خلال عام من الحصار. ولا تزال تلك الشركات والمحطات تعمل بنحو 20% من طاقة العمل اليومية بسبب العراقيل والصعوبات الناجمة عن نقص إمدادات الوقود والغاز التي تورد حالياً إلى أسواق القطاع.

ويضيف السيد الشوا أن إمدادات القطاع الشهرية من الوقود كانت تصل إلى نحو 15 مليون لتراً من المحروقات قبل قرار السلطات المحتلة تقليص إمداداتها إلى القطاع في نهاية أكتوبر من العام 2007. وقد انخفضت تلك الإمدادات لتصل إلى أقل من 3 مليون لتراً من الوقود حالياً. وقد تكبدت شركات الوقود والغاز خسائر إضافية اضطرت إلى تحملها جراء قرار تقليص الإمدادات، خاصة وأنها استمرت في تحمل كافة المصاريف الثابتة لإدارة وتشغيل أعمالها، بما في ذلك رواتب وأجور الموظفين والعاملين فيها، بدلات الإيجار، مصاريف والمصاريف الأخرى. وقد انخفض هامش الربح المحدد لشركات الوقود والغاز من 22% قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 إلى 12% بعد تأسيسها، واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 5% فقط بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية العاشرة في العام 2006.

القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

أدى الحصار المالي المفروض على قطاع غزة منذ نحو عام، وإجراءات سلطات الاحتلال التعسفية، وقطع البنوك الإسرائيلية لتعاملاتها مع البنوك الفلسطينية إلى تراجع أداء القطاع المصرفي، وتسبب في اقتصار عمل المؤسسات المالية، خاصة البنوك، على عمليات مالية محدودة. كما أدى ذلك إلى عجز البنوك عن أداء مهامها تجاه العملاء، نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل القيود المفروضة على حركة نقل الأموال من والى قطاع غزة.

وقد تعطل نقل الأموال من مقرات البنوك الرئيسية في الضفة الغربية والعالم الخارجي إلى الفروع في غزة، وذلك بسبب فرض السلطات المحتلة حظرا على نقلها. كذلك توقفت عمليات نقل الشيكات، والاعتمادات المستندية، التي تفتح لتسهيل التجارة الدولية، خاصة الاستيراد، وتحقق عوائد ربحية للبنوك، وقد توقفت البنوك عن وظيفتها في منح الاعتمادات المستندية منذ إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة، حيث توقف تجار القطاع عن الاستيراد التي يحتاج لتلك الاعتمادات. كما توقفت جراء نقص السيولة النقدية في البنوك الكفالات الخاصة بالمشاريع، وانخفضت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك العاملة في قطاع غزة بحوالي 80%، وذلك بعد توقفها عن منح التسهيلات لموظفي السلطة الفلسطينية، وتقليص عملية منح التسهيلات إلى أدنى حد ممكن، وفي حالات محدودة. واقتصر عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع و التحويل، وأصبحت البنوك تعمل بأقل من 40% من طاقة عملها.

عمرو السراج, مدير العلاقات العامة في بنك فلسطين، أفاد باحث المركز، أن القطاع المصرفي والبنوك العاملة، كسائر القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، تأثرت سلباً جراء الإغلاق الكامل للمعابر منذ يونيو 2007. وقد انعكس ذلك من خلال:

- تأخير تسليم البريد الخاص بالبنك لمدة أسبوع بعد أن كانت تستغرق يومين فقط، نظراً للإجراءات والفحوصات الأمنية في المعابر.
- عدم إدخال العملات إلى قطاع غزة حيث لم تدخل عملات جديدة من الشيكل أو الدولار، ويتم إدخال كمية محدودة من الدولار بواسطة وكالة غوث اللاجئين فقط، وذلك لتأمين رواتبها وقد احدث ذلك عجزاً في العملات الأجنبية من الدولار والدينار، بسبب ارتفاع الطلب عليها.
- اضطرار البنك إلى تخفيض ساعات العمل في بعض الفروع في قطاع غزة نظراً لانقطاع التيار الكهربائي، واستنفاذ كميات الوقود لأكثر من شهرين. ففي حال انقطاع التيار يتم تشغيل المولد لمدة ساعة في تلك الفروع, في حين يتم تشغيل المولد بشكل كامل في المقر الرئيسي.
- حدوث تأخير في تنفيذ الحوالات المالية وتحصيل الشيكات، حيث كانت تتم خلال أسبوع، واليوم يتم انجازها خلال شهر بسبب الإغلاق.
- أدى شلل الحركة التجارية وتوقف تنفيذ المشاريع في قطاع غزة إلى تراجع فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بالتجار من 10 طلبات إلى طلب واحد يومياً. كما تراجع عدد الكفالات البنكية الخاصة بالمقاولين بنفس المستوى.
- لا يمكن للبنك صرف الدولار بنفس السعر في السوق حيث يلتزم بالسعر الذي يُباع في البورصة، بينما يرتفع سعر الدولار في محلات الصرافة نظرا لزيادة الطلب علية.
- وبسبب الإغلاق لم يتم تجديد التصاريح الخاصة بطاقم العمل في البنك حيث انتهت صلاحية 10 تصاريح من أصل 12 تصريحاً كان يتم تجديدها من قبل السلطات المحتلة.

قطاع السياحة والفندقة

بالرغم من حالة الركود التي أصابت القطاع السياحي منذ بداية الأقصى في سبتمبر/ أيلول 2000، غير أن الحصار وإغلاق المعابر المشدد منذ عام قد أدى إلى شلل هذا القطاع شللا كليا، أدى إلى توقف الاستثمار فيه. فقد تدنت نسبة إشغال 12 فندقا سياحيا في قطاع غزة، تحتوي 423 غرفة مجهزة، إلى الصفر نتيجة إغلاق المعابر، وتشديد إجراءات دخول الأجانب إلى القطاع ومبيتهم فيه، وحرمان الفلسطينيين المغتربين في الخارج من الدخول إلى قطاع غزة، وتوقف السياحة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد انعكس ذلك سلبا على 25 مطعماً سياحياً، وأغلقت غالبيتها أبوابها، وانضم نحو 500 من العاملين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.

كما توقف العمل في عدة مشروعات سياحية، كان قد شرع في إنشائها قبل فرض الحصار على القطاع، وتدهور العمل في السياحة، ومنع دخول مواد البناء الأساسية اللازمة لإتمام هذه المشروعات.

فقد توقف العمل في مشروع إنشاء فندق الموفمبيك، المصمم ليضم 250 غرفة سياحية، بتكلفة مقدارها 35 مليون دولار. وقد أوقفت شركة المشتل للمشروعات السياحية، التي تنفذ هذا المشروع، العمل فيه، نتيجة إغلاق المعابر، وأرجأت افتتاحه، الذي كان مقررا في

نهاية عام 2006، حتى تكتمل التجهيزات النهائية. جدير بالذكر أن الفندق كان سيشغل أكثر من 300 موظفاً في المرحلة الأولى من افتتاحه.

كذلك توقف العمل في مشروع الشاليهات، والذي يتكون من 160 شاليه على شاطئ بحر شمال غزة، والذي تقدر تكلفته بـ 9 مليون دولار. وكان من المنتظر أن يشغل هذا المشروع عشرات العاملين والإداريين.

شركات السياحة والسفر وشؤون الحج والعمرة

تبلغ عدد الشركات المرخصة من الجهات الرسمية 69 شركة، وتعمل في ميدان تسجيل الحجاج والمعتمرين وخدمات السياحة والسفر. يعتاش أصحاب هذه الشركات من ما يحققونه من أرباح خلال عملهم في المجالات سابقة الذكر، حيث كفلت لهم في الأعوام السابقة احتياجاتهم المعيشية الأسرية، ومصاريف أعمالهم المكتبية، والذي قدرتها جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة الفلسطينية نحو 12000 دينار سنويا لكل شركة.

وتسبب الحصار المفروض على القطاع، وإغلاق المعابر، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في خسارة كبيرة لهذه الشركات، جراء توقف معظم أنشطتها التجارية. فقد توقفت هذه الشركات عن استخراج تأشيرات السفر، وتوقفت بالتالي عن استخراج تذاكر السفر. كذلك أدى إغلاق المعابر الخاصة بحركة الأفراد، وسفرهم إلى الخارج على عمل هذه الشركات، ولم تتمكن جراء ذلك من تنظيم الرحلات الدينية لأداء العمرة. واقتصر عمل هذه الشركات منذ ما يزيد عن عام على نشاط تنظيم موسم الحج في نهاية العام الماضي 2007 فقط.

ووفقا لإفادة عوض أبو مذكور فإن الشركات العاملة في هذا المجال حققت أرباحاً في العام 2006 بلغت 168.000 دينار، وفي العام 2007 تراجعت أرباح الشركات لتصل 162.000 دينارا. وفي المقابل تكلفت هذه الشركات مصاريف خلال العامين الماضيين بقيمة 649.650 دينارا لعام 2006، و 655.650 دينارا لعام 2007. وبذلك يبلغ حجم خسارة هذه الشركات 74.1 % و 75.3 % للعامين الماضيين على التوالي.

السيدة عبير عبد الله عياد، التي تعمل في شركة وكالة زعترة للسياحة والسفر، الوكيل العام لشركة مصر للطيران، أفادت لباحث المركز بما يلي:

" تعمل شركتنا في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1995 ، ولدينا مكاتب في الضفة الغربية والقدس. تقوم الشركة بحجز وبيع تذاكر سفر على شركة مصر للطيران. ومنذ بداية الانتفاضة في العام 200، بدأت عدة مشاكل تواجه عملنا، أهمها إغلاق المعابر، وخصوصاً معبر رفح، واضطرار المسافرين إلى إرجاع التذاكر للشركة بعد حجزها. وفي العام 2006، وفي أعقاب عملية كرم أبو سالم الذي اختطف فيها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، فقد انخفضت مبيعاتنا من التذاكر إلى النصف، بسبب الإغلاق شبه المستمر لمعبر رفح الحدودي. أما منذ أحداث الاقتتال الداخلي في الصيف الماضي، وإغلاق معبر رفح إغلاقاً كليا، فقد شُل عملنا شللاً تاماً، حيث توقف سفر الطلاب وأصحاب الإقامة، ولم يعتمر الراغبين في العمرة، وهي الشرائح التي نستفيد منها.
كان يعمل في الشركة عدد 8 موظفين، من بينهم 4 موظفي مبيعات، و 2 مدققي حسابات، ومراسل ومدير للشركة، وبسبب توقف عمل الشركة تم تقليص رواتب موظفي المبيعات إلى النصف، وتقليص ساعات دوامهم أيضاً، واستقال أحد المحاسبين، لعدم وجود عمل له. والعدد المتبقي يمكن أن يتقلص، إذا ما استمر هذا الوضع على ما هو عليه.
اليوم يقتصر عملنا على نسبة 2% من عملينا في السابق. يأتينا مسافرون يريدون حجز تذاكر سفر، ونقوم بتحذيرهم بأن يتحملوا المسئولية في حال عدم تمكنهم من السفر حيث يتحمل المسافر نسبة 95 من قيمة التذكرة في حال إرجاعها. وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف الموقف المالي للشركة الأم في الضفة الغربية وقطاع غزة".

قطاع البناء والإنشاءات

يعتبر هذا القطاع أهم أعمدة الاقتصاد الفلسطيني، وحجم العمالة المباشرة فيه تقدر بنحو 30,000 عاملاً، فيما يعمل فيه نحو 20.000 عامل بشكل غير مباشر، وهو ما يمثل 22% من حجم العمالة في القطاع، وهي أعلى نسبة عمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويساهم هذا القطاع بـ 26% من إجمالي الدخل القومي. وتعتمد معظم مشاريع قطاع البناء والإنشاءات بشكل أساسي على مواد البناء، والتي يتم استيرادها من إسرائيل أو عبرها عن طريق معبري صوفا وكارني " المنطار". وتتحكم السلطات الحربية المحتلة في قرار تدفق الواردات من المواد الخاصة بهذا القطاع بشكل كلي، بما في ذلك وقف توريد كافة الاحتياجات اليومية اللازمة لمشاريع الإسكان، البناء والإنشاءات المختلفة في قطاع غزة.

وقد تعرض هذا القطاع لخسائر فادحة منذ بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000، جراء سياسة الحصار وإغلاق المعابر. ونتيجة لذلك شهدت نشاطات هذا القطاع تناقصاً مطرداً، إلى أن توقفت تماماً، مع تشديد الحصار على قطاع غزة، في أعقاب تشديد إغلاق القطاع في

حزيران / يونيو 2007. وأدى ذلك إلى خسائر فادحة أصابت هذا القطاع، وتراجعت قيمة نشاطاته السنوية إلى أدنى مستوى بعد أن كانت شكل متوسط قيمة نشاطاته السنوية نحو 200 مليون دولار حتى عام 2000.

فقد أدى إحكام الإغلاق المستمر لمعبري المنطار " كارني " وصوفا إلى وقف التدفق الحر لمواد البناء إلى قطاع غزة، وبشكل تام. وقد عانت أسواق القطاع من نفاذ كامل لكافة المواد اللازمة للبناء والإنشاءات كمواد الحصمة، الأسمنت، الحديد الخاص بالبناء وكافة مواد البناء الأخرى المساعدة. أدى ذلك إلى توقف العشرات من شركات المقاولات الغزية بسبب عدم مقدرتها على تنفيذ مشاريع البناء والإنشاءات التي كانت قد بدأت العمل فيها قبل إحكام وتشديد الحصار في 15 حزيران/ يونيو من العام 2007. وجراء ذلك تكبدت تلك الشركات خسائر فادحة، خاصة وأنها كانت قد تعاقدت على تنفيذ تلك المشاريع في مواعيد محددة، والتزمت بالخضوع لعقوبات جزائية في حال تأخير تنفيذ هذه المشروعات.

ووفقاً لاتحاد المقاولين الفلسطينيين فقد بلغت الخسائر الشهرية، والناتجة عن توقف هذه المشروعات، 2,880,000 دولار، لتصل إلى 34,560,000 دولاراً أمريكياً خلال عام من وقف توريد قطاع غزة بالمواد اللازمة للبناء والإنشاءات. كما تكبد ذات القطاع خسائر إدارية أخرى، وتأمينات فوائد بنكية وصلت إلى 2.500.000 دولار، وخسائر ناجمة عن ارتفاع أسعار مواد البناء وصلت إلى 21.600.000 دولار.

جدول (3) كشف المشاريع التي تعاقدت على تنفيذها شركات المقاولات و توقف العمل فيها

الرقم	اسم المؤسسة	قيمة المشروع
1	الوكالة	95.181.133
2	وزارة التربية و التعليم	7.200.000
3	الجامعة الإسلامية	3.469.032
4	سلطة المياه	1.390.258
5	بلدية غزة	21.205.866
6	UNDP	21.205.866
7	وزارة الأشغال	3.230.385
8	وزارة الصحة	9.000.000
9	البلديات الأخرى في قطاع غزة	8.200.000
10	وزارات ومؤسسات رسمية أخرى	12.000.000
11	مؤسسات دولية أخرى	5.500.000
12	جمعيات أهلية	9.500.000
13	شركات محلية	9.700.000
14	مشاريع أهالي خاصة	49.300.000
	الإجمالي	240.012.140

كما هو مبين في الجدول أعلاه، فان مشاريع البناء والتطوير ومشاريع البنية التحتية التي توقف العمل فيها، نتيجة نفاذ مواد البناء، قد بلغت 240.012.140 مليون دولار. وقد توقفت جميع مشاريع البناء و التطوير التي تنفذها الاونروا، والتي تشكل مصدر دخل لما يزيد عن 121 ألف شخص ، والتي تمثل أحد أهم مصادر الحيوية لفرص العمل في قطاع غزة الذي يعاني من البطالة والفقر. وتقدر تكلفة المشاريع التي توقف العمل فيها بسبب نقص المواد الخام ولوازم البناء من الاسمنت والحديد والحصمة، وكما هو موضح في الجدول السابق، بنحو 95 مليون دولار[8].

جدول (4) خسائر قطاعات اتحاد الصناعات الإنشائية الفلسطيني

[8] - المعلومات حول المشاريع المتوقفة، وخسائر قطاع الإنشاءات صادرة عن اتحاد المقاولين الفلسطينيين.

الصناعة الإنشائية	عدد المصانع	عدد العمال	الإنتاج اليومي بالمتر	إجمالي سعر المتر بالدولار	نسبة تسريح العمال	إجمالي الخسائر بالدولار
قطاع البلاط	12	350	6000	35000	%100	2100000
قطاع الباطون	30	1000	3750	192757	%100	11565420
قطاع البلوك	250	1250	625000	220000	%100	13200000
قطاع الرخام (الخليلي)	145	800	5800	87000	%95	5220000
قطاع الرخام (لجرانيت)	145	800	1450	87000	%95	5220000
قطاع الزفتة	4	100	000	1000	%98	240000

ونتيجة للشلل الذي أصاب قطاع الإنشاءات والمقاولات، لحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لهذا القطاع، ونتج عن ذلك:

1. إغلاق 45 شركة مقاولات.
2. هجرة 9 شركات أخرى إلى دول مجاورة.
3. إغلاق 8 مصانع منتجة لمواد الإنشاء.
4. هجرة 3 مصانع أخرى.

وترتب على ذلك الاستغناء عن معظم العاملين في قطاع الإنشاء والمقاولات، فقد استغنت الشركات عن نحو 4000 من الموظفين والعاملين فيها، من بينهم نحو 1500 من ذوي الخبرات الفنية كالمهندسين، الفنيين والإداريين المختصين. وبلغت الخسائر الناتجة عن التآكل في قيم الموجودات والمعدات، بسبب توقف الأعمال، نحو 120.000 دولار شهرياً، ويضاف إليها الخسائر الناجمة عن احتجاز البضائع المستوردة لقطاع الإنشاءات بسبب تكلفة التخزين الإضافي، وتآكل الجودة.

السيد صالح محمد الحايك، نائب مدير مصنع الحايك للبلاط، أفاد لباحث المركز بما يلي:

" يعمل في شركتنا 30 عاملاً في مصنعين لإنتاج البلاط، أحدهما في غزة والآخر في بيت حانون. وتقدر الطاقة الإنتاجية لكل مصنع منهما بـ 1000 متر مربع من البلاط يومياً، حيث كنا نُصدر 90% من الإنتاج إلى الضفة الغربية حتى يونيو2007، أي نحو 20 ألف متراً مربعاً شهرياً عبر معبر كارني. وفي المقابل كنا نستورد المواد الخام اللازمة للإنتاج عبر نفس المعبر، حيث استلمنا آخر شحنة من حصمة البلاط في شهر يناير من العام 2007، ولم نتمكن من استيراد باقي المواد الخام منذ يونيو من نفس العام. ومنذ ذلك التاريخ توقف العمل في المصنع، وذلك لعدم توريد الأسمنت والمواد الخام الأخرى كالنايلون إلينا. وقد اضطررنا إلى تسريح 23 عاملاً من عمالنا، وهم الآن عاطلين عن العمل يبحثون عن فرص لدى المؤسسات والهيئات الاغاثية، ويعتاشون من كوبونات المساعدات الغذائية.

وقد امتنعت السلطات الإسرائيلية عن إصدار تصاريح المرور لنا إلى الضفة الغربية ما أعاق قدرتنا على تسيير أعمالنا التجارية، وأدى ذلك إلى إغلاق المصنعين كلياً. وكان آخر تصريح حصلت عليه في شهر ديسمبر من العام 2006، حيث لا أزال عاجزاً عن متابعة تحصيل مستحقاتنا المالية من زبائننا في الضفة الغربية، والتي تصل نحو 150 ألف شيكلاً. ويتهدد ذلك الوضع المالي للشركة ويجعلها عرضة لخطر الإغلاق النهائي في حال استمرت هذه الأوضاع السيئة. لقد تكبدت الشركة خسائر فادحة منذ العام 2000، حيث ارتفعت تكلفة نقل منتجاتنا إلى الضعف بسبب منع دخول سيارات القطاع إلى إسرائيل واضطرارنا إلى استخدام السيارات الإسرائيلية."

يعمل في شركة الشياح للبناء والإعمار أكثر من 60 موظفاً وعاملاً، من بينهم 13 موظفاً من المهندسين والفنيين، ونحو 50 عاملاً. وتنفذ الشركة العديد من مشاريع البناء ومشاريع تعبيد الطرق، وتعتمد على استيراد المواد الخام اللازمة من إسرائيل. وقد تأثرت الشركة بشكل كبير وتكبدت خسائر فادحة بسبب الحصار الشامل المفروض على القطاع، وعدم مقدرتها على استيراد المواد الخام اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع التي تعاقدت على تنفيذها. **وأفاد السيد احمد عبد الله الشياح، 51 عاما،** وهو صاحب الشركة باحث المركز أن عدداً من المشاريع التي فازت الشركة بعقود تنفيذها قد توقفت كلياً عن العمل بسبب منع دخول المواد الخام اللازمة لها منذ نحو عام. وأضاف أن هذه المشاريع هي:

- مشروع تعبيد شارع النصر: (المنطقة الممتدة من مفترق الوحدة – حتى المجمع الايطالي)، وقد عمل فيه عدد من الآليات، وهي 3 كباشات، 4 شاحنات و 3 حفارات، بالإضافة إلى طاقم فني مكون من 9 مهندسين ورسامين و35 عاملاً. وقد بدأ العمل في المشروع بتاريخ 2007/5/28، وكان يفترض إنجازه في عشرة أشهر. غير أن إغلاق المعابر ووقف توريد المواد اللازمة عبرها أدى إلى توقفه بعد أقل من شهر ونصف من تاريخ بدء التنفيذ، وتحديداً بتاريخ 8/15 /2007. وقد اضطررنا إلى تسريح كافة العمال العاملين فيه، فيما تخفيض رواتب العاملين في الطاقم الفني إلى النصف تقريباً.
- مشروع تعبيد شارع التوام (المنطقة الممتدة من مفترق الكرامة – الهيونداي، وحتى مفترق التوام)، وقد عمل فيه عدد من الآليات، وهي 3 كباشات، 3 شاحنات وحفار، وطاقماً فنياً مكوناً من 5 مهندسين ورسامين و25 عاملاً. وقد بدأت الشركة العمل فيه فور تكليفها بذلك، وقامت بتنفيذ أعمال البنية التحتية اللازمة، وأعمال التسوية. غير أن وزارة الحكم المحلي أبلغت الشركة بسحب مؤسسة OSAIP الممولة التمويل المخصص للمشروع، بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي. أدى ذلك إلى توقف العمل فيه، غير أنه وتسهيلا على حركة المواطنين في الشارع، الذي لم ينجز الحد الأدنى من أعمال تعبيده، قامت الشركة بتعبيده بطبقة بسكورس وطبقة أولي من الباطون للرصيف والجزيرة علي عاتقها أملاً في أن يتم استكمال المشروع. وكانت تلك المشاريع التي توقفت تعيل نحو 400 فرد .
- ومنذ 9 شهور مضت، لم يتم تنفيذ أي إعمال، وقد توجه صاحبها إلي اتحاد المقاولين للتدخل لدي الجانب الإسرائيلي لإدخال المواد اللازمة لإتمام المشاريع، غير أن سلطات الاحتلال ما زالت مصرة على معاقبة الشعب الفلسطيني بسبب اختياراته السياسية. وقد قدمت الشركة مستخلصاً مالياً بالأعمال التي نفذتها بقيمة 46.000 ديناراً أردنياً، ومطالبة مالية أخرى بقيمة 51.000 ديناراً أردنياً كتعويض عن الأعمال، غير أنها لم تحصل أي منها.

جدول (5) يبين احتياجات القطاع من مواد البناء[9]:

م	المواد	الاحتياجات اليومية / طن	الاحتياجات الشهرية / طن	الاحتياجات السنوية / طن
1	الاسمنت	3000	90000	1095000
2	الحديد	2000	60000	730000
3	الحصمة	2500	75000	912500

جدول (6) الكميات الواردة إلى القطاع منذ عام 2005، و حتى إصدار هذا التقرير[10]:

م	المواد	2005 / طن	2006 / طن	2007/طن	2008 / طن
1	اسمنت سيلو	405039	496355	140415	00
2	اسمنت معبأ	178520	94920	58880	00
3	حديد	63560	33400	27880	00
4	حصمة	00	00	756000	00

[9] - تم الحصول على المعلومات الواردة في الجدول حول احتياجات قطاع غزة من مواد البناء من وزارة الاقتصاد الوطني في شهر مارس 2008.
[10] - تم الحصول على المعلومات الواردة في الجدول لكميات مواد البناء الواردة إلى القطاع من وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر مارس 2008.

شكل توضيحي (4) لكميات الواردة إلى القطاع منذ عام 2005، وحتى 2008

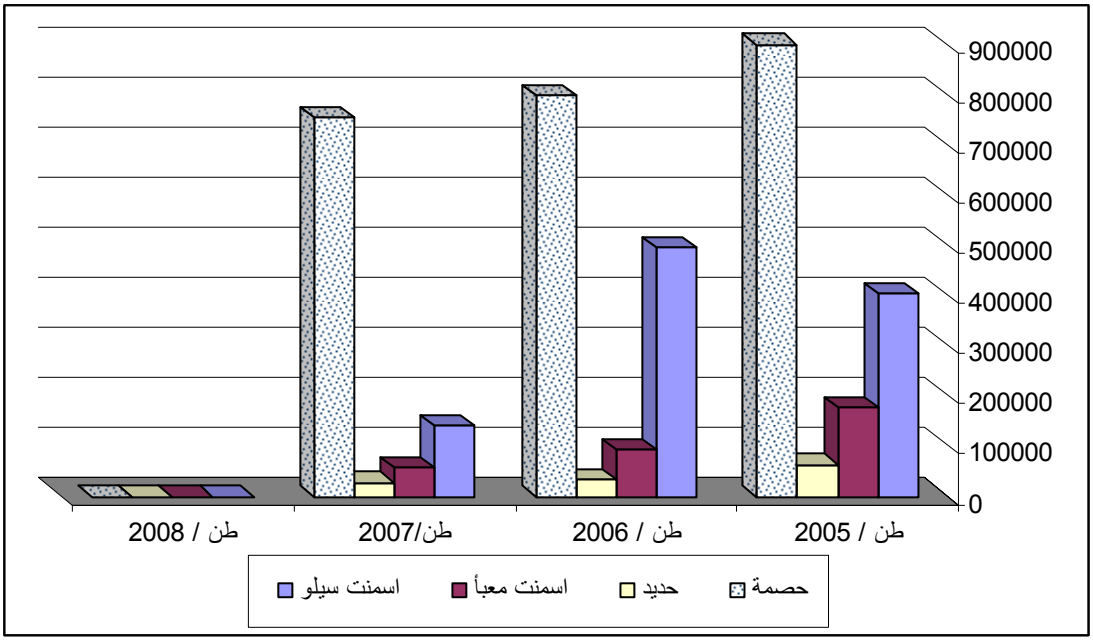

السيد هاني عواد شمالي، رئيس مجلس إدارة شركة أبناء عواد شمالي، وهي متخصصة في استيراد جميع مواد البناء، وتنفذ مشاريع مباني وطرق، ويعمل فيها نحو 30 موظفاً بين عمال وسائقين. وتضم الشركة مصنعاً للباطون الجاهز، وتمتلك 3 كباشات و 20 شاحنة لنقل الباطون. وقد نفذت الشركة عدة طرق في منطقة الزيتون ومدينة غزة. وقد أفاد باحث المركز بما يلي:

" قبل أحداث الاقتتال الداخلي الصيف الماضي كنا نعاني من اغلاقات جزئية متكررة، وبرغم استمرارها لفترات طويلة أحياناً، إلا أننا كنا نتمكن من الاستمرار في العمل. أما بعد إغلاق معابر القطاع في يونيو 2007 فقد شلت حركتنا بالكامل، نتيجة احتجاز المواد الخام اللازمة لتسيير أعمالنا. وتشمل 70000 طناً من مادتي الحصمة والبيس كورس في معبر كارني، وتقدر قيمتها بمليون دولار. وقد أدى عدم تمكننا من إدخالها إلى الحد من من قدرتنا على تسديد التزاماتنا، واضطررنا إلى اللجوء إلى البنك للحصول على قرض مالي لتسديد بعض الالتزامات الملحة. كذلك قمنا ببيع شاحنتين من شاحنات الشركة لتسديد جزء آخر من ديوننا والحفاظ على مصداقيتنا في السوق. ولم نتمكن من تحصيل ديوننا على التجار والمواطنين، والبالغة نحو 2 مليون شيكل بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية. كما اضطررنا إلى تسريح 10 سائقين و 6 عمال من العاملين في الشركة، فضلاً عن تقليص رواتب العاملين الباقين إلى النصف فقط، لعدم وجود دخل مالي للشركة. ويقتصر عمل الشركة حالياً على نقل النفايات بالتعاون مع بلدية غزة، ومنذ شهر مايو الماضي، وبسبب أزمة نقص الوقود لم نتمكن من القيام بذلك أيضاً. وتوجد لنا مستحقات على البلدية بمبلغ 40000 دولار لم تسددها لنا البلدية منذ أربعة أشهر، بسبب الضائقة المالية التي تمر بها، وبالتالي لم نتمكن من التسديد لمحطات الوقود".

المقاول حسن احمد الخريبي، نائب مدير شركة أسوار بابل, وهي شركة مقاولات متخصصة في مجال الطرق، المباني والبنية التحتية، ويعمل فيها 16 موظفاً وعاملاً، من بينهم 6 مهندسين ومساحين و 10 عمال. وقد أفاد باحث المركز أن كافة المشروعات التي تنفذها شركته قد توقفت تماماً منذ ما يزيد عن عام، وذلك بسبب نفاذ المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع، والمشاريع التي توقف العمل فيها هي:

- مشروع تطوير شارع أبو بكر النصيرات بتمويل من USAID 880.000 ، تم تطوير 35% منه. تم التوقف عن العمل، ولم نتسلم أي جزء من مستحقاتنا نتيجة لفسخ العقد.
- مشروع تطوير شوارع داخلية – مدينة غزة تم البدء بتنفيذ المشروع في 2007/2/22 نسبة التنفيذ 70%. تم فسخ العقد وإلغاء الكفالة الأولي، المتضمنة تنفيذ كامل المشروع، وتم تقديم كفالة جديدة عن الأعمال المنفذة .
- عمل في مشروعي النصيرات ومدينة غزة نحو 60 عامل، أصبحوا جميعاً عاطلين عن العمل، وقد تمت مخاطبة اتحاد الصناعات الإنسانية لتأمين مساعدات أو معاونات لهم دون جدوى .
- تم توجيه خطابات لوزارة الحكم المحلي في رام الله، ومكتب رئيس الوزراء دون جدوى بخصوص المستحقات أو دفع تعويضات.
- نواجه أزمة مالية لعدم دفع مستحقات المشاريع إضافة إلي تدهور سعر صرف الدولار حيث خسرنا حوالي 15 % من قيمة المبالغ المستحقة.

- تكبدت شركتنا لوحدها، نتيجة إغلاق المعابر وارتفاع الأسعار خسائر بلغت قيمتها نحو 500.000 دولار، وفي العادة تشكل لجان لتدقيق الخسائر، وتوصي بدفع تعويضات، غير أننا في النهاية لا نحصل علي أي شئ.

جدول (7) يبين عدد شركات المقاولات والعاملين فيها[11]

الشهر	يونيو 2007	يوليو20007	سبتمبر 2007	أكتوبر 2007	نوفمبر 2007	ديسمبر 2007	يناير 2008- إلى الآن
الشركات	120	50	7	5	5	5	5
العاملين	42000	7000	70	50	50	40	20

قطاع الأثاث والصناعات الخشبية

يمثل قطاع الأثاث والصناعات الخشبية أكبر الصناعات التصديرية في قطاع غزة، حيث يصدر نحو 50% من إجمالي الصادرات الغزية. ويبلغ عدد المصانع فيه نحو 600 مصنعاً، ويعمل فيها نحو 6600 عاملاً. ويصدر هذا القطاع نحو 3000 شاحنة سنوياً، وبقيمة إجمالية تصل إلى 300 مليون دولار سنوياً. وتصنف منتجاته بأنها عالية الجودة، وتمتاز باستمرار الطلب عليها في أسواق كل من الضفة الغربية وإسرائيل.

تعرض هذا القطاع الصناعي الحيوي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى انتكاسة حقيقية بسبب إحكام وتشديد الحصار المفروض أصلاً على قطاع غزة، وإغلاق كافة المعابر التجارية. وأدى ذلك إلى توقف كافة مصانعه وورشه كلياً عن العمل، وذلك في أعقاب إغلاق معبر المنطار "كارني"، ووقف تصدير منتجاته من الأثاث والموبيليا، في 12 يونيو 2007. وقد تكدست جراء ذلك حمولة نحو 400 شاحنة من منتجاته المصنعة والجاهزة للتصدير، ما خلف خسائر مالية فادحة. وقد اضطر أصحاب المصانع وشركات الأثاث إلى البدء في تقليص طاقتها التشغيلية إلى أدني مستوياتها، منذ أن بدأت مزاولة نشاطها الصناعي، حيث وصلت إلى 20% فقط من طاقتها الإنتاجية، بسبب توقف تصدير منتجاتها كلياً. جدير بالذكر أن نحو 75% من إنتاج هذا القطاع كان موجهاً للتصدير، حيث لم يتعد حجم الإنتاج الموجه لسوق القطاع 25% من إجمالي الإنتاج. وكابد العاملون في هذا القطاع معاناة كبيرة حيث فقدوا فرص عملهم، وقدرتهم على توفير احتياجاتهم وأفراد أسرهم. وانخفض عدد العاملين في هذا الميدان الصناعي بنسبة 80%، حيث فقد أكثر من 5000 عاملاً مصادر رزقهم. وفي تطور لاحق اضطرت المصانع والورش التي تعمل لصالح سوق القطاع إلى التوقف عن العمل كلياً، وذلك بسبب إغلاق المعابر ومنع دخول المواد الخام من الأخشاب والمستلزمات الخاصة بالصناعات الخشبية والأثاث.

ووفقا للمعلومات الصادرة عن اتحاد الصناعات الخشبية فقد بلغت الخسائر اليومية لهذا القطاع نحو 300 ألف دولار، وهي ناجمة عن منع تصدير منتجاته ومنع دخول المواد الخام الخاصة به، فيما ارتفعت قيمة الخسائر الإجمالية، والتي لحقت بهذا القطاع خلال العام الماضي بسبب تشديد الحصار على قطاع غزة، إلى أكثر من 110 ملايين دولار. وبات يخشي على المعدات والآلات المستخدمة في صناعة الأثاث والموبيليا من الاهتلاك، والتلف جراء توقفها الكامل، ما يعني ارتفاع الخسائر المالية لأصحاب المصانع والورش العاملة في القطاع. وفي تطور خطير بدأ بعض أرباب هذه الصناعة التفكير بترك أعمالهم والهجرة إلى الخارج، أملاً في تعويض خسائرهم التي تكبدوها.

وأفاد السيد **خميس فتحي الشوا**، مدير شركة للمفروشات، ومتخصصة في صناعة كافة أنواع المفروشات والأثاث المنزلي والمكتبي، وتضم ورشة نجارة ومعرضاً للأثاث، باحث المركز بما يلي:

" تأسست الشركة في العام 1990، ويعمل فيها حالياً 30 عاملاً. وكانت الورشة تصدر 80% من إنتاجها إلى أسواق الضفة الغربية وإسرائيل، وبمعدل خمس حاويات شهرياً. وقد استمر هذا الوضع إلى أن أغلقت سلطات الاحتلال معابر القطاع في شهر يونيو 2007 . وقد اضطررنا جراء ذلك إلى إغلاق معرض الأثاث التابع للشركة بعد منع دخول الأخشاب ولوازم النجارة إلى القطاع، ومع نفاذ كافة المواد الأولية من الأخشاب ومستلزمات صناعة الأثاث أغلقنا منجرة للشركة في شارع النفق بغزة. وبسبب الإغلاق أيضاً لم نتمكن من تصدير بضائع كانت معدة للتصدير بقيمة 100 ألف دولار، وقد أدى ذلك إلى تعرضنا لخسائر كبيرة، حيث تراكمت الديون المستحقة علينا. وقد ارتفعت أسعار الأخشاب بمعدل 300% نظراً للنقص الشديد في أسواق القطاع، والطلب المتزايد عليه. فقد ارتفع سعر لوح الخشب من 140 شيكلاً إلى 550 شيكلاً، فيما ارتفعت المواد المساعدة كالغراء بنفس المستوى. وقد جرى تسريح معظم العاملين في المنجرة منذ أكثر من تسعة أشهر بسبب التوقف الكلي عن العمل. وقد عجزت الشركة عن دفع مكافأة نهاية الخدمة للعديد من العمال، والذين كانوا يعملون فيها منذ أكثر من 12 عاماً، وذلك لتردي الوضع المالي للشركة وعدم القدرة على السفر لتحصيل ديوننا في إسرائيل والضفة الغربية، وذلك لعدم تجديد تصريحي عبر معبر إيريز منذ بداية الإغلاق".

[11] - تقرير حول الحركة التجارية على معابر قطاع غزة، مركز التجارة الفلسطيني، بال تريد، فبراير 2008.

جدول (8) يبين صادرات الأثاث والصناعات الخشبية[12]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التصدير الفعلي	1287	990	794	539	534	1200	615	586	00

شكل (6): يوضح صادرات الأثاث والصناعات الخشبية

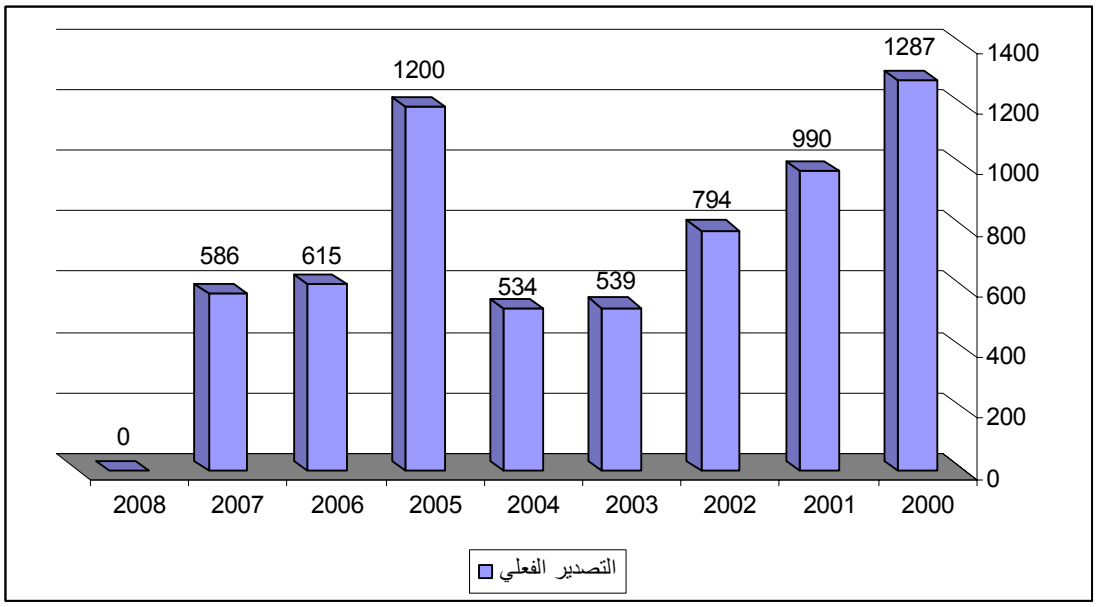

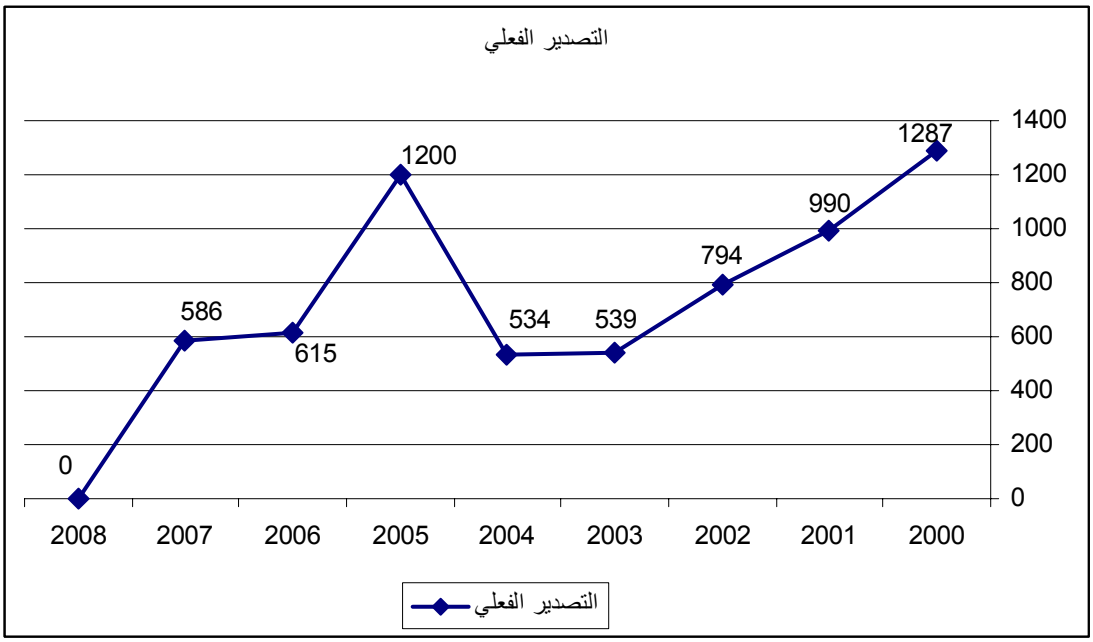

[12] - نفس المصدر السابق.

جدول (9): يبين اثر التدهور الحصار وإغلاق المعابر التجارية على عدد مصانع الأثاث، وعدد العاملين فيها[13]

	2007/6	2007/7	2007/8	2007/9	2007/10	2007/11	12/ 2007	1/ 2008	2/ 2008	3/ 2008	4/ 2008	5/ 2008	6/ 2008
مصانع	600	120	120	50	40	30	25	00	00	00	00	00	00
عاملين	6500	550	550	220	120	90	75	00	00	00	00	00	00

قطاع الزراعة

تسبب استمرار إغلاق المعابر التجارية، في أضرار فادحة ضربت قطاع المنتجات الزراعية الفلسطينية، والتي تشتهر بجودتها العالية، والتزامها بشروط الصحة، ومعايير الإنتاج الزراعي الدولية.

يعمل في هذا القطاع نحو 45,000 عامل، إضافة إلى نحو 25,000 عامل، يعملون كعمالة موسمية (مؤقتة) في الفترة من أكتوبر حتى مايو (موسم الزراعة)، وهم عمال بالأجرة اليومية، لا يمتلكون أراضي زراعية، أو أي مصادر دخل أخرى.

حظر تصدير المحاصيل الزراعية جراء إغلاق المعابر

تقدر الصادرات السنوية الخارجية لقطاع الزراعة الفلسطيني بـ 55 مليون زهرة، 2500 طن توت ارضي (فراولة)، 10,000 طن من الحمضيات، 25,000 من الخضروات. صادرات قطاع غزة الزراعية إلى الضفة الغربية نحو 235,400 طن ، بقيمة 93 مليون دولار، وهي: بندورة، خيار، فلفل حار، باذنجان، فاصوليا، بطاطا حلوة، بطاطا، خس، زهرة، ملفوف، كوسا، بصل، جزر، بلح، جوافة، حمضيات. أما صادرات قطاع غزة للأسواق الأوربية 53,500 طن من التوت الأرضي (الفراولة)، بندورة شيري، فليفلة (فلفل حلو) بطاطا (مخزنة بالثلاجات) بطاطا حلوة، بالإضافة إلى نحو 450 مليون زهرة، وتقدر قيمة صادرات القطاع لأوروبا بـ 12 مليون دولار.

خلال الموسم الزراعي الماضي تكبد المزارعون خسائر فادحة نتيجة عدم تمكنهم من تصدير منتجاتهم، وجراء تعرض محاصيلهم الزراعية للتلف ، بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب و المبيدات والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية.

التوت الأرضي

يمتد الموسم الزراعي للتوت الأرضي من منتصف نوفمبر، وحتى منتصف فبراير من كل عام. ويصدر القطاع نحو 4 أطنان يوميا طيلة لموسم (2300 طن إجمالي الموسم). وتكبد مزارعو التوت الأرضي الذين قاموا بزراعة 2500 دونم بتكلفة 3500 دولار للدونم الواحد تكبدوا خسائر بقيمة 10 مليون دولار. وقد أدى ذلك إلى حرمان 4500 عامل في مجال زراعة التوت الارضى من تلقي رواتب مجزية نظير عملهم. أما مزراعي الزهور فقد بلغت خسائرهم نحو 4 مليون دولار، نتيجة عدم السماح لهم بتصدير منتجات 500 دونم، عمل فيها اكثر 1000 عامل.

جدول (10): يبين صادرات التوت الأرضي خلال السنوات الأخيرة[14]

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات بالطن	800	1000	1053	1484	1835	1227	2089	1357	109

شكل (7): يوضح صادرات التوت الأرضي قياسا بالقدرة التصديرية

[13] - نفس المصدر السابق.
[14] - تم الحصول على المعلومات الواردة في الجدول من تقرير"الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور"، مصدر سابق.

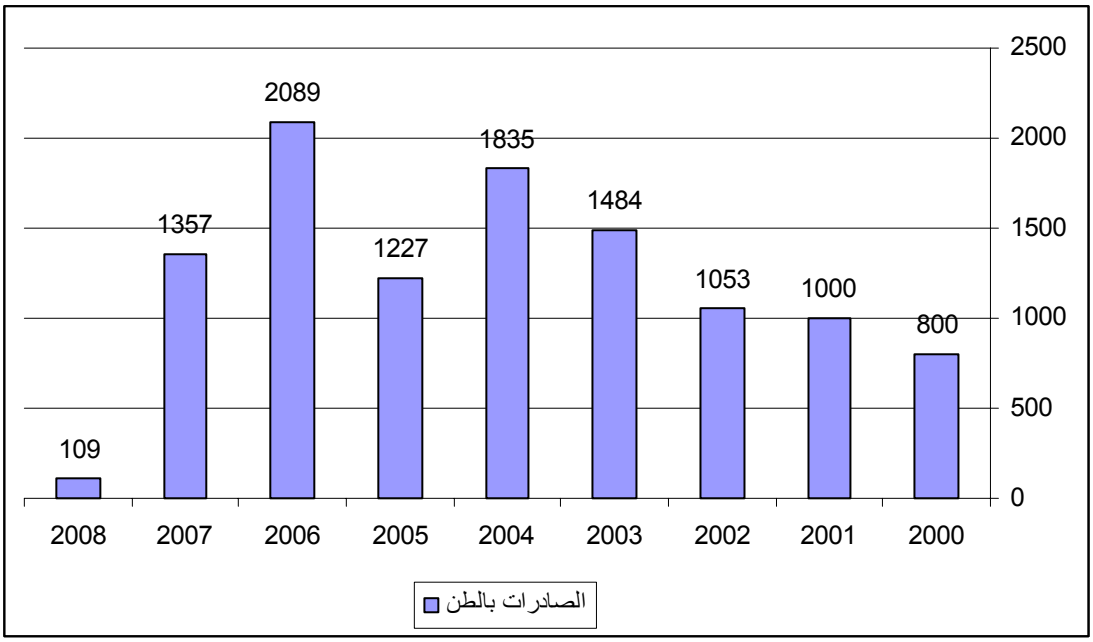

المزارع نظير رجب العطار، يزرع أرضه بالتوت الأرضي منذ أكثر من 12 عاماً. ويمتلك 15 دونم من الأرض المزروعة بالتوت الأرضي في بيت لاهيا. أفاد لباحث المركز أن خسائره في الموسم الزراعي الماضي تُقدر بنحو 150,000 شيكل، وذلك بسبب إغلاق المعابر وعدم تمكنه من تصدير أي كمية من محصول التوت الأرضي. وقد أفاد بما يلي:

" إن الحكومة الإسرائيلية تشن حرباً على المزارعين، والهدف من الحصار هو تدمير ما تبقى من قطاع الزراعة الفلسطينية، وبالتالي زيادة اعتماد القطاع على المنتجات الإسرائيلية. إن السماح بتصدير كمية قليلة من التوت الأرضي كانت بمثابة ذر الرماد في العيون. لم نصدر سوى كمية محدودة جداً لا تتجاوز 9% في أحسن الأحوال, بل إن جزءاً من هذه الكمية قد تلفت في معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بسبب الانتظار لساعات طويلة تحت أشعة الشمس. ... لقد تسممت حياتنا, حيث نقوم بزراعة الأراضي ومن ثم نقوم بإتلاف المحاصيل أو نقوم بتصريفها بأسعار بخسة. لا ادري إن كنت سأقوم بزراعة أرضي مجدداً أم لا. أمتلك أيضاً 50 دونم من الأرض مزروعة بالبطاطا، ومن الأرجح ألا أتمكن من رشها بالمبيدات والأدوية الزراعية لعدم توفرها, ستقضي الحشرات والآفات الزراعية بلا شك على المحصول".

أما **المزارع خالد غبن** من سكان بلدة بيت لاهيا، البالغ من العمر 38 عاما، ويعيل أسرة مكونة من 8 أفراد، ويقوم بزراعة التوت الأرضي منذ حوالي 20 عام، فقد أفاد لباحث المركز بما يلي:

" في المواسم السابقة كنت أواجه العديد من المشاكل والصعوبات، خاصة خلال عمليات التصدير. ولكن غير أننا كنا نصدر جزءاً من الإنتاج بأسعار معقولة تغطي التكاليف، وتعود بجزء بسيط من الأرباح. لكن الأمر مختلف هذا الموسم، حيث قمت بزراعة 8 دونمات بعد استئجارها من صاحبها مقابل 350 دينار للدونم الواحد. وبدأت العمل على أمل تصدير الإنتاج، حيث كنت استعين بحوالي خمسة عمال في فترات مختلفة. كما كانت زوجتي وأولادي الصغار يساعدوني في العمل. وقد بلغت تكاليف الزراعة لهذا الموسم حوالي 25 ألف دولار ما بين أشتال، مبيدات، سماد، مواد تغليف، بلاستيك وغيرها من مستلزمات الزراعة. عند بداية موسم التصدير في شهر 2007/11 كان معبر المنطار مغلقاً تماماً، ولم أتمكن، كباقي المزارعين من تصدير محصولنا، ما أدى إلى تلف كميات كبيرة منه. وخوفاً من تلف ما تبقى اضطررت لبيع المحصول في السوق المحلي بسعر 2.5 شيكل للكيلو بدلاً من 15 شيكل، وهو ثمن الكيلو في حالة تصديره. ونتيجة لذلك تكبدت خسائر فادحة تُقدر بحوالي 20 ألف دولار. والآن لم أتمكن من سداد ديوني، والتي تقدر بنحو 15 ألف دولار، ولا أدري كيف سأقوم بسدادها".

الزهور

يمتد الموسم الزراعي للزهور لمدة 6 شهور، من 15 نوفمبر إلى 15 مايو، ويصدر القطاع نحو 60 مليون زهرة في الموسم إلى دول الاتحاد الأوروبي.

جدول (11): يبين صادرات الزهور خلال السنوات الثمانية الماضية[15]

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات بالمليون	55	57	53	49	44	31	26	24	5

شكل (8): يوضح صادرات الزهور قياسا بالقدرة التصديرية

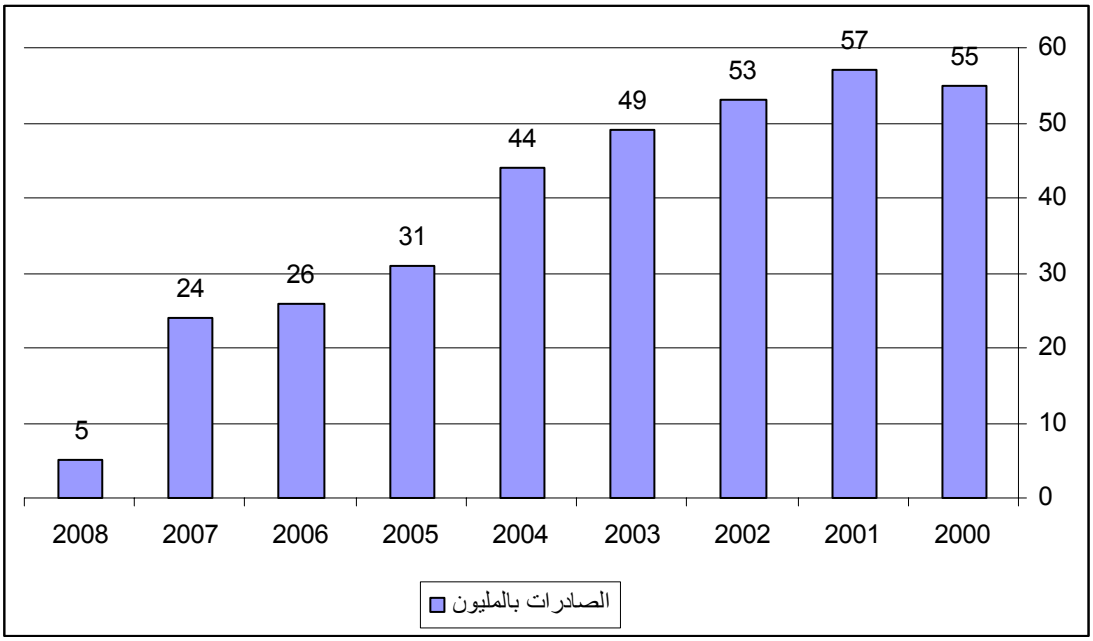

كذلك تكبد المزارعون خسائر كبيرة جراء منعهم من تصدير منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، خاصة مزارعي خضار الموسم الصيفي، مثل الخيار والبندورة والفاصوليا، والتي تسبب منع تصديرها للخارج إلى عرضها في الأسواق المحلية بأسعار متدنية جداً، لا تغطي تكلفتها، وتعرضها للتلف نظرا لكثرة المعروض منها.

المزارع زاهر احمد القاضي، 40 عاماً، من سكان رفح – حي المصبح- ، يعمل في زراعة الزهور منذ حوالي 5 سنوات. زرع هذا الموسم حوالي 7 دونما من الورد من نوع القرنفل. تبلغ تكلفة الدونم الواحد ما يقرب من 33 ألف شيكل إسرائيلي. وجراء الحصار وإغلاق المعابر لم يتمكن من تصدير إنتاجه، حيث تكبد خسائر فادحة تصل إلي ما يقرب من 42 ألف دولار أمريكي. كان لزاهر أمل كبير بنجاح الموسم، خاصة بعد تشغيل معبر كيرم شالوم، وتصدير كمية محدودة من إنتاجه إلى بورصة هولندا. ولكن إعادة سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق المعبر في نهاية شهر يناير 2008م، أنهى الأمل لدى زاهر، وعموم المزارعين في نجاح الموسم الزراعي، وتحقيق أرباح، أو حتى تجنب الخسائر.

وقد أفاد **المزارع نشأت مصطفى حجازي**، وعمره 34 عاماً، من سكان مدينة رفح –حي الأنصار هذه الحقيقة، لباحث المركز بما يلي:

"بدأت في زراعة زهور القرنفل منذ حوالي 10 أعوام تقريبا. وقمت بزراعة 5 دونمات هذا العام. ولكني تكبدت خسائر فادحة، تصل إلي نحو مليون شيكل إسرائيلي، جراء الحصار المفروض علي قطاع غزة وإغلاق معابره، وكنت قد صدرت جزءاً من الإنتاج في شهر يناير، وبسعر متدني جداً. كان التصدير عن طريق معبر كريم شالوم جنوب شرق رفح، الذي فتحته سلطات الاحتلال لمدة محدودة قبل إعادة إغلاقه في نهاية شهر يناير 2008، يعمل معي في هذه الزراعة 4 عمال بشكل دائم، بالإضافة لأسرتي. في نهاية المطاف وفي أعقاب استمرار سلطات الاحتلال في إغلاق المعبر ومنع تصدير الزهور، ازدادت المصاريف. لذا قمت بخلع الزهور وهي في ذروة إنتاجها، لأنني أصبحت غير قادر على رعايتها، وتحمل تكاليفها، لعدم وجود مصدر دخل. كما انوي بيع جرار "تراكتور" لسداد الديون من جراء كساد موسم الزهور لهذا العام، على الرغم من أن التراكتور مهم جدا في عملي".

[15] - نفس المصدر السابق.

المنتجات الزراعية الأخرى[16]

الجوافة

تكبد مزارعي مواصي خان يونس خسائر كبيرة لمنعهم من تصدير محصول "الجوافة" إلى الأسواق الخارجية. وقد اضطروا جراء ذلك إلى بيعها في السوق المحلية بأسعار لا تغطي تكلفتها. يذكر أن مساحة الأرض الزراعية المزروعة بالجوافة تتجاوز 700 دونم.

البندورة الشيري

تعرض مزارعو البندورة الشيري إلى خسائر قدرت بقيمة 230 ألف دولار، جراء عدم تمكنهم من تصدير نحو 700 طناً كانت معدة للتصدير إلى إسرائيل. وكان مزارعو هذا الصنف قد قاموا خلال الموسم الماضي بزراعة 200 دونماً، وبتكلفة 3500 دولاراً لزراعة الدفيئة الواحدة (الدفيئة الواحدة تبلغ دونماً واحداً).

الفلفل الحلو

مزارعو الفلفل الحلو خسروا 350 ألف دولار، جراء منعهم من تصدير 1000 طن من المنتج كانت معدة للتصدير إلى الأسواق الأوروبية. وتبلغ تكلفة زراعة الدونم الواحد من الفلفل الحلو 4500 دولار، وقد قام مزارعي الفلفل الحلو الموسم الماضي بزراعة 250 دونم، اشتغل في زراعتها نحو 1200 عامل ومزارع.

وبحسب الغرفة التجارية الفلسطينية فان إجمالي خسائر القطاع الزراعي خلال العام الماضي بلغت نحو 120 مليون دولار.

[16] - تقرير حول حصار قطاع غزة، الغرفة التجارية الفلسطينية، يونيو 2008.

منع دخول المستلزمات الزراعية

خلال الفترة التي فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها حصارا على قطاع غزة، وأغلقت فيها المعابر التجارية، منعت دخول معظم المتطلبات اللازمة للعملية الزراعية، والأدوات اللازمة للزراعة، والتي يتم استيرادها من إسرائيل، وهي كالتالي:

الأسمدة الصلبة (عضوية وكيميائية)

10,000 طن سماد عضوي (شاحم)، 2,600 طن سلفات امونيوم، 2,000 طن أسمدة مركبة، 2,000 سوبر فوسفات.

أسمدة سائلة

8 طن حامض فسفوريك، 8 طن ابنيك، 80 طن كورتين، 800 طن سكسترين، 160 طن كلنيت.

مبيدات آفات ومواد تعقيم

400 طن مبيدات حشرية، 250 طن بروميد ميثيل (نعقم تربة) ، 80 طن ميتامور، 80 طن اديجان.

تقاوي و بذور

1000 طن تقاوي بطاطا، 150 طن بازلاء.

مستلزمات أخرى

30 مليون متر طولي أنابيب ري، 300 طن بلاستيك.

مواد تعبئة للمنتجات الزراعية

1,000,000 كرتون تعبئة توت ارضي، 500,000 كرتون تعبئة للشيري، 300,000 كرتونة فلفل، 1,000,000 كرتونة تعبئة للزهور، 3,000,000 كرتون للسوق المحلي (للخضار) ، 40,000 كرتونة بلاستيك.

وتقدر إجمالي الخسائر اليومية لقطاع الزراعة 150,000 دولار يوميا، أي ما يزيد عن 100 مليون دولار خلال الموسم المنصرم.

الثروة الحيوانية والدواجن

أدى إغلاق معابر قطاع غزة التجارية، وفرض قيود مشددة ومقننة على توريد الأعلاف المستورة إلى قطاع غزة، وعدم انتظام دخولها، إلى خسارة كبيرة لحقت بمربي الدواجن والمواشي في قطاع غزة. وترافق ذلك مع تقليص مصانع القطاع التي تنتج الأعلاف لطاقتها الإنتاجية، بسبب نفاذ المواد الخام التي تمنع سلطات الاحتلال دخولها إلى القطاع منذ يونيو 2007.

وقد أدى نقص أعلاف الدواجن، ونفاذه عدة مرات خلال العام الماضي إلى نفوق آلاف الدواجن في مزارع قطاع غزة. كما أدى استخدام أنواع الأعلاف الرديئة، والمخزنة منذ فترة طويلة، إلى تفشي أمراض جديدة في الدواجن، ونفوق الآلاف منها بحسب أصحاب مزارع الدواجن، وهو ما عرضهم لخسائر مادية كبيرة، بلغت أكثر من 50% من قيمة التكاليف الحقيقية لمزارع الدواجن.

كما امتدت أزمة نقص الأعلاف لتهدد الثروة الحيوانية أيضاً، فقد أدى النقص في الأعلاف الحيوانية إلى ارتفاع أسعارها، ونفاذ أنواع بعضها. وقد انعكس ذلك على أسعار اللحوم في قطاع التي قفزت إلى الضعف. جدير بالذكر أن إنتاج الثروة الحيوانية في قطاع غزة محدود جداً، ويغطي اقل من ثلث استهلاك قطاع غزة من الثروة الحيوانية التي تقدر بـ 3000 رأس شهرياً.

وقد رافق ارتفاع أسعار الأعلاف في قطاع غزة، وما تبعها من ارتفاع لأسعار اللحوم، منع سلطات الاحتلال استيراد وإدخال الماشية إلى قطاع غزة منذ 2007/12/18. ولم تسمح سلطات الاحتلال منذ ذلك اليوم سوى لكميات محدودة بدخول القطاع، وهي كما يلي وفق توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

- بتاريخ 2008/3/28، سمحت سلطات الاحتلال بإدخال 460 رأس ماشية إلى قطاع غزة، بعد ما يزيد عن ثلاثة شهور من المنع الكلي.
- وبتاريخ 2008/4/11، سمحت بإدخال 660 رأس ماشية إلى القطاع.
- وبتاريخ 2008/5/16، سمحت سلطات الاحتلال بإدخال 744 رأساً من الماشية، وهى آخر كمية سمحت سلطات الاحتلال بدخولها إلى قطاع غزة.

وقد ساهم منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إدخال المواشي إلى القطاع بدرجة كبيرة في الارتفاع غير المسبوق لأسعار اللحوم في القطاع. وتسبب ذلك في ضرر كبير لحق بالجزارين، جراء تراجع حجم مبيعاتهم من اللحوم، نظرا لارتفاع أسعارها بصورة كبيرة.

الصيد والثروة السمكية

تعرض قطاع الصيد والثروة السمكية إلى خسائر فادحة جراء الحصار المفروض على قطاع غزة. وفضلا عن الحصار البحري، ومنع الصيادين من ركوب البحر، وملاحقتهم من قبل سلطات الاحتلال، فان الحصار البري وإغلاق المعابر أيضا انعكس سلبا على عمل الصيد من خلال تقليص مخصصاتهم من الوقود اللازم لعملهم، ونفاذ الأدوات والمعدات اللازمة للصيادين ليتسنى لهم القيام بإعمالهم.

ويعمل في قطاع الصيد 3500 صياد، بالإضافة إلى نحو 2000 عامل يعملون في مهن مرتبطة بالصيد كصناعة القوارب وصيانتها، تجهيز شباك الصيد، صناعة الثلج لحفظ الأسماك، وتنظيف الأسماك وبيعها، ويعيل هؤلاء نحو 40.000 نسمة. كما يبلغ عدد مراكب الصيد 700 مركب تتفاوت أحجامها بين كبير وصغير منتشرة في محافظات قطاع غزة، منها 18 مركب جر (كبيرة الحجم), 110 لنشات، أما العدد الباقي فهو عبارة عن قوارب صغيرة (حسكات).

فرضت سلطات الاحتلال حصارا بحريا مشددا على قطاع غزة، وبموجب هذا الحصار تمنع الصيادين من تجاوز مسافة 3 أميال، علما بان هذه المسافة غير صالحة من ناحية فنية لمعيشة الأسماك، ولا يوجد فيها تجمعات لها لعدم وجود الصخور التي تعتبر مأوى لها. كما يزيد العمل بالقرب من الشواطئ من تمزق الشبك وتلفها نظراً لأنها غير نظيفة. كما يتعرض الصيادين إلى الانتهاكات والاعتداءات المتكررة، كإطلاق النيران وإصابة الصيادين، تفتيشهم واهانتهم، فيما تتعرض زوارقهم للمصادرة أو الإغراق والتدمير.

وقد شل قرار سلطات الاحتلال بتقليص كمية الوقود الواردة إلى قطاع غزة، قدرة الصيادين على النزول إلى البحر و ممارسة عملهم. ويعتمد الصيادين في ركوب البحر أساسا على الوقود لتشغيل مراكبهم , وتستهلك مراكب الصيد كميات كبيرة من الوقود. ويبلغ استهلاك مركب الجر (400 حصان) نحو 600 - 700 لتر من السولار يوميا، واستهلاك اللنش (110 حصان) نحو 300 – 400 لتر من السولار يوميا، وتستهلك قارب الصيد (الحسكة) نحو 20 لترا من البنزين يوميا. كما يحتاج الصيادون نحو 500 أنبوبة غاز يوميا في مواسم الصيد.

السيد محمد زقوت, رئيس جمعية الصيادين بغزة، تحدث لباحث المركز عن اثر قرار السلطات الإسرائيلية بتقليص كميات الوقود الواردة إلى القطاع، وانعكاسها على أوضاع الصيادين. وأفاد بما يلي:

" كانت جمعية الصيادين تتسلم قبل صدور قرار تقليص إمدادات قطاع غزة من الوقود، في ديسمبر 2007 من هيئة البترول, 10 آلاف لتر سولار يوميا، و 3 آلاف لتر بنزين يوميا. أما بعد القرار ومنذ شهر يناير 2008, تقلصت تلك الكميات إلى 570 لتر سولار، 140 لتر بنزين يوميا. إن الانخفاض الحاد وغير المسبوق في كمية الوقود التي يتسلمها الصيادين انعكس سلبيا على عملهم, حيث تشكل تلك الكميات التي نتسلمها نحو 5% من احتياجات قطاع الصيد. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم قدرة 90% من الصيادين من النزول إلى البحر, وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، فالحصة الأسبوعية التي يتسلمها الصياد لا تكفي لإبحار يوم واحد، وبذلك يتعطل عن العمل باقي أيام الأسبوع. كما أن بعض الصيادين يضطر للانتظار أكثر من أسبوع للحصول على حصتهم من الوقود".

اثر إغلاق المعابر امتد ليطال كل جزء من عمل الصيادين. حيث توقف 12 لنشاً عن العمل نتيجة عدم قدرة أصحابها على صيانتها للكلفة العالية. فقد ارتفعت تكلفة صيانة وإصلاح زوارق الصيد إلى حد غير مسبوق لنقص، أو انعدام توفر معدات ولوازم الصيادين في الأسواق، خاصة قطع الغيار, مصابيح الإضاءة (الشنابر), البويات، الفلين وغيرها.

ونتيجة لإغلاق المعابر، ومنع إدخال معدات ولوازم الصيد إلى القطاع ارتفعت أسعار معظم المواد المرتبطة في المهنة بنسب تجاوزت 100% . فقد ارتفع سعر برميل الفيبر جلاس من 3000 شيكل إلى 6000 شيكل. كما ارتفع سعر ربطة الشبك (5 كجم) من 220 شيكل إلى 500 شيكل, علماً بان اللنش الواحد يحتاج إلى طن من الشبك ويتم تغييره سنوياً مع كل موسم صيد جديد.

وقد أشار السيد محمد زقوت إلى وجود ديون متراكمة على الصيادين عن ثمن وقود، شبك وعن صيانة زوارقهم بمبلغ 5 مليون دولار.

الصياد احمد سليمان احمد الرشيدي، 43 عاما، من حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، متزوج، ويعيل أسرة من 5 أفراد، أفاد لباحث المركز بما يلي:

" اعمل في مهنة الصيد منذ 28 عاما، وأعيل أسرتي من عملي على الحسكة التي امتلكها، برغم المضايقات التي أتعرض لها كصياد. فسلطات الاحتلال تقيد المساحة المسموح لنا الإبحار فيها، و التي لا تتجاوز 3 أميال. ونتعرض لمضايقات من الزوارق الإسرائيلية، التي تجبرنا على مغادرة البحر في كثير من الأوقات. ومؤخرا أدى قرار تقليص الوقود لنا كصيادين، وإغلاق معابر القطاع، إلى شل قدرتنا على مواصلة عملنا كصيادين، ومس قدرتنا في الحصول على مصدر عيشنا. فالحسكة التي تستهلك 20 لترا من البنزين يوميا، أصبحت تزود، ومنذ بداية العام الحالي 2008 بـ 20 لتر أسبوعيا، نظرا لنفاذ الوقود، وهو ما يمكنني من العمل يوم واحد فقط أسبوعيا، وانضمامي لصفوف العاطلين عن العمل باقي أيام الأسبوع. من المشاكل التي تعيق ممارستنا لعملنا كصيادين أيضا، نفاذ أدوات الصيد من الأسواق، أو ارتفاع أسعارها عدة أضعاف، فقد ارتفعت سعر ربطة الشبك من 220 شيكل، إلى 500 شيكل، فيما ارتفع سعر مادة الفيبر جلاس من 9 شيكل إلى 30 شيكل. ونتيجة لهذه الأوضاع أصبحت غير قادر على إعالة أسرتي، علاوة عن عجزي على تسديد التزاماتي المالية، حيث أدين لمحطة جمعية الصيادين بمبلغ 7000 شيكل، ولمركز صيانة محرك الحسكة بـ 4000 شيكل، وبـ 2400 شيكل ثمن طعم للصيد. إن استمرار هذه الأوضاع يعني ضياع موسم الربيع الذي يعتبر من أهم مواسم الصيد لصيادي القطاع، واعتمد عليه في تسديد الديون المتراكمة"

السيد محمود العاصي، وهو تاجر يعمل في تجارة معدات ولوازم الصيادين، أفاد لباحث المركز بما يلي:

" إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ إصدارها قرار اعتبار قطاع غزة كيان معادي، وإلغاء الكود الجمركي الخاص بالقطاع في حزيران من العام الماضي، تحتجز حاوية لي في ميناء أسدود. وتحتوي الحاوية على مواد وشبك صيد، بقيمة 320,000 دولارا أميركيا. وعلاوة على احتجاز الحاوية منذ ما يزيد عن 9 شهور، فإنني مدين بتسديد مبلغ 1200 – 1500 دولار شهرياً عنها كأرضيات ورسوم لإدارة الموانئ الإسرائيلية. ونظرا لان بعض المواد تتلف مع طول الانتظار، فإنني اضطررت لبيع كمية من مادة الفيبر جلاس المحتجزة في الميناء بخسارة تبلغ 9,000 دولار أميركي خوفاً من انتهاء صلاحيتها".

يُشار إلى أن المسافة التي ُسمح للصيادين العمل فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وذلك بحسب اتفاقية أوسلو 20 ميلا، تقلصت بعد ذلك تدريجيا، بحيث وصلت في العام2005 من 12- 10 أميال. وفي حزيران 2006، وفي أعقاب العملية العسكرية في كرم أبو سالم (كيرم شالوم) التي أدت إلى قتل جنديين إسرائيليين، واختطاف ثالث، فرضت سلطات الاحتلال إغلاقاً كاملاً للبحر لعدة شهور، ثم فتحته بشكل جزئي وبالتدريج، وسمحت للصيادين بالإبحار مسافة 6 أميال، قلصت في أعقاب سيطرة حماس على القطاع في حزيران 2007 إلى 3 أميال فقط.

قطاع الصناعات المعدنية

لم يبدأ استهداف قطاع الصناعات المعدنية مع بداية الحصار وإغلاق المعابر كباقي القطاعات، وإنما بدأ مبكراً مع بداية انتفاضة الأقصى بالقصف المكثف للمنشآت العاملة في الصناعات المعدنية، وتجريف عشرات المنشات الأخرى.

ويعمل في هذا القطاع نحو 6000 عامل، معظمهم يعملون في شركات وورشات الألمنيوم، المخارط، ورش الحدادة، مصانع المسامير، السلك، سلك الجلي، الأثاث المعدني والسخانات الشمسية.

وقد توقفت أكثر من 95% من المنشات العاملة في الصناعات المعدنية عن العمل توقفا كليا، بسبب إغلاق معابر قطاع غزة، ومنع توريد كافة أنواع المعادن إلى القطاع، فيما تعمل المنشآت الباقية بطاقة منخفضة جداً، معتمدة على مواد خام مخزنة منذ فترة طويلة وبتكلفة مرتفعة جداً. وترتب على إغلاق المنشات انضمام معظم العمال العاملين في هذا القطاع إلى صفوف العاطلين عن العمل.

المواطن عماد حمدي الحسنات, 40 عاماً، متزوج ويعيل أسرة من 7 أفراد، يملك ويدير شركة حمدي الحسنات وأولاده للتجارة والصناعة، العاملة في مجال الحديد والألمنيوم، وتشكيل جميع الأعمال المعدنية منذ حوالي 40 عام، أفاد باحث المركز بما يلي:

" منذ إغلاق المعابر في يونيو 2007 لم نتمكن من إدخال بضائعنا الخام التي نستوردها لتشغيل المصنع، بسبب حظر قوات الاحتلال دخول البضائع الخام اللازمة للصناعات إلى قطاع غزة. ونعتمد في عملنا على الحديد المستورد من إسرائيل ومن الخارج عبر ميناء أسدود، ويدخل إلى القطاع عن طريق معبر كارني. وما تزال بضائعي التي استوردتها قبل نحو عام من الخارج عن طريق إسرائيل محتجزة في ميناء أسدود، بسبب إلغاء إسرائيل الكود الجمركي لقطاع غزة، وهي عبارة عن 14 حاوية تحتوي على بروفيلات ألمنيوم. ويكلفني احتجازها في الميناء الإسرائيلي 10 آلاف شيكل شهرياً، رسوم أرضيات ورسوم حجز الحاويات الخاصة بشركات النقل. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم قدرة الشركة مواصلة عملها، وتنفيذ مشروعات جديدة تختص بأعمال الحديد والألمنيوم نظراً لعدم تمكننا من إدخال المواد الخام اللازمة للعمل، ونفاذ المواد الخام التي كنا نخزنها كاحتياطي". ونظرا لذلك تم وقف العمل في المصنع بشكل تدريجي منذ نحو عام . ومنذ شهر نوفمبر الماضي، ونتيجة لنفاذ كامل المواد الخام من مخازننا، اضطررنا إلى صرف العمال، البالغ عددهم 25، وهم الآن عاطلون عن العمل".

قطاع صناعة المنسوجات والملابس

أدى الإغلاق المستمر لمعابر قطاع غزة التجارية، إلى إغلاق نحو 624 مصنع خياطة، يعمل فيها نحو 25000 عامل. وكانت هذه المصانع تعتمد في إنتاجها على السوق الإسرائيلية بنسبة 90 % ، و10% للسوق الفلسطينية. وقد أوقفت هذه المصانع إنتاجها للسوق الإسرائيلية بسبب إغلاق المعابر التجارية، والتي يتم عن طريقها توريد البضائع إلى الجانب الإسرائيلي، فيما أوقفت إنتاجها للسوق المحلي، بسبب نفاذ كافة مستلزمات الخياطة اللازمة لإنتاج الملابس من الأسواق في القطاع، خصوصا الأقمشة والخيوط بمختلف أنواعها.

وبلغت الخسائر المباشرة لقطاع الخياطة خلال الفترة السابقة نحو 20 مليون دولار نتيجة توقف المصانع عن الإنتاج و إلغاء العقود والصفقات المبرمة لإنتاج الملابس الموسمية. كما تسبب الإغلاق في خسارة أصحاب مصانع الخياطة نحو 10 ملايين دولار، كقيمة فعلية لنحو مليون قطعة ملابس كانت مجهزة لموسم الصيف للسوق الإسرائيلية، ولا يمكن تسويقها بالسوق المحلية، لعدم مناسبتها للأذواق السائدة في القطاع[17]. ي شار إلى أن القدرة التصديرية لهذا القطاع تقدر بـ 3500 شاحنة سنويا.

جدول (12): يبين الصادرات الفعلية لقطاع الخياطة والملبوسات قياسا بالقدرة التصديرية:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القدرة التصديرية	3500	2300	2200	2400	2100	1500	532	478	00
النسبة المئوية	%100	%66	%63	%69	%60	%43	%15	%14	%00

[17] - تقرير حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر، وزارة الاقتصاد الوطني، نوفمبر، 2007.

شكل (9): يوضح الصادرات الفعلية لقطاع الخياطة والملبوسات قياسا بالقدرة التصديرية:

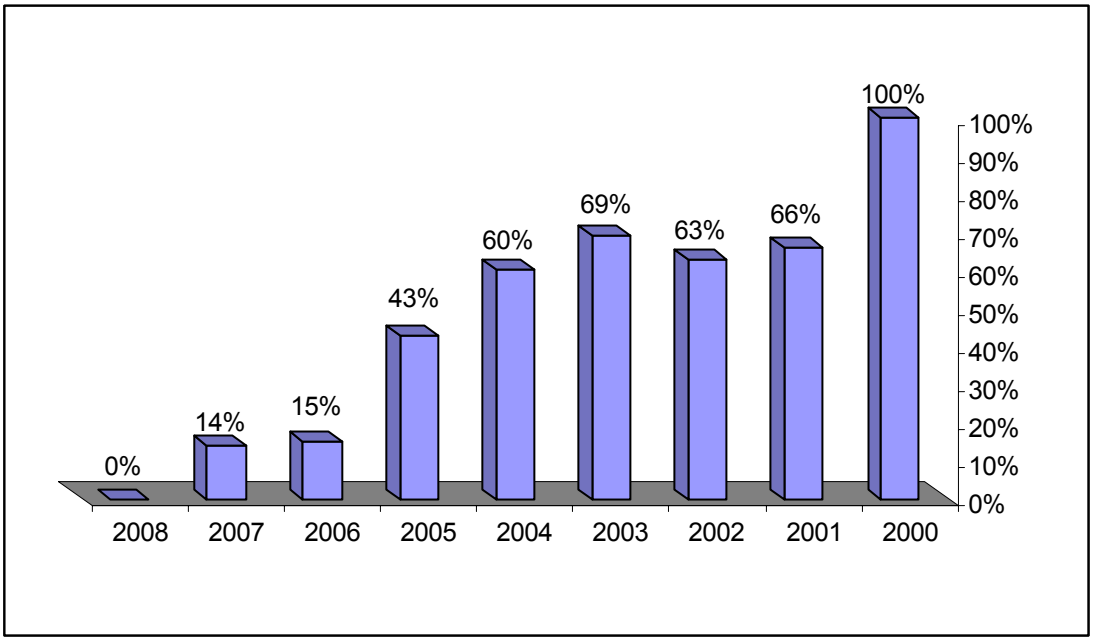

السيد عزام سعيد حبوب, عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للنسيج، التي تمتلك مصنعاً لصناعة النسيج والأقمشة واستيراد الخيوط، أفاد لباحث المركز بما يلي:

" لقد تضررنا بشدة نتيجة إغلاق المعابر، وتشديد القيود خلال العامين الماضيين. فقد احتجز لنا ثلاث حاويات في ميناء المجدل منذ شهر يونيو 2007 ، وتحتوي هذه الحاويات على بضائع بقيمة 250 ألف دولار، ويكلفنا احتجازها في مخازن الميناء مبلغ 8000 شيكل شهرياً عن كل حاوية، تدفع كرسوم الأرضيات في الميناء. وقد اضطرنا ذلك إلى تصريف بضائع حاوية أخرى في الضفة الغربية، ولكننا لم نتمكن من استلام ثمنها، بسبب عدم حصولنا على تصاريح لدخول الضفة الغربية، لذلك فقد آثرنا إبقاء الحاويات الثلاثة الأخرى مع دفع رسوم الأرضيات الشهرية.

وقد تم منع إدخال بعض الاصبغة اللازمة لعملنا، بحجة أنها مواد كيميائية، ولاعتبارات أمنية بحسب ادعاء سلطات الاحتلال الإسرائيلية، منذ أربع سنوات. ومنذ تشديد إغلاق المعابر في منتصف يونيو من العام الماضي توقف العمل في المصنع، نتيجة عدم توفر المواد الخام والقماش والخيوط. وأصبح العمال لدينا بلا عمل، ونقوم بتسديد مبالغ مقطوعة لهم لمساعدتهم في تأمين معيشتهم. أن توقف العمل في المصنع، الذي تأسس في العام 1984، ويعمل نحو 50 عاملاً ، يؤدي إلى اهتلاك الآلات الموجودة في الشركة، ويحولها إلى كومة من الحديد. فالآلات الموجودة لم تعمل منذ 11 شهراً، وهذا يسرع في اهتلاكها وصدأها، وتبلغ قيمة الماكينة الواحدة بالشركة من 50 ألف دولار إلى 120 ألف دولار، وتكاليف صيانتها عالية جداً.

يذكر أن المصنع كان قد تعرض في العام 2006 لأضرار كبيرة جراء القصف الإسرائيلي، وبلغت خسائرنا حينئذ حوالي مليون دولار، جراء احتراق مخزن للقماش وتدمير آلات بالمصنع".

السيد محمد مهدي, احد مالكي شركة مارشال للجينز والتجارة العامة، العاملة في استيراد الملابس الرجالي، أفاد لباحث المركز بما يلي:

" عملت الشركة منذ عام 1999 في تجهيز ملبوسات الجينز لصالح الشركات الإسرائيلية، واستمرت كذلك حتى عام 2003. وبسبب الانتفاضة وعدم تسديد المبالغ المستحقة لنا على الشركات الإسرائيلية، البالغة 1.5 مليون دولار، أغلق المصنع الذي كان يوفر العمل لـ 70 عاملاً.

وفي عام 2004 وبعد إغلاق المصنع قمنا بالحصول على قرض بقيمة 50 ألف دولار من مؤسسات أخرى، وفتحنا محلات لتسويق الملابس المستوردة. وتمكنا خلال سنة ونصف من تسديد كافة التزاماتنا المالية, وواصلنا العمل بعد ذلك على الرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها بسبب إغلاق المعابر التجارية المتقطع.

منذ منتصف يونيو 2007، وإغلاق معابر القطاع, توقف عملنا توقفا تاما. فقد احتجز لشركتنا حاويتين بهما بضائع بقيمة 142 ألف دولار في أعقاب إلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة. وما تزال حاوية أخرى تحتوي بضائع بقيمة 80 ألف دولار محتجزة إلى يومنا هذا. وقد تمكنا من إخراج حاوية ثانية من الميناء، وهي بقيمة 62 ألف دولار، ولكنها تعرضت للسرقة في طريقها للضفة الغربية.

ويوجد علينا ديون الآن بقيمة 500 ألف دولار للمؤسسات التي اقترضنا منها لتسديد ثمن البضائع المستوردة، وما زلنا عاجزين عن تسديدها. وقد اضطررنا بسبب انخفاض حجم المبيعات في المحلات التابعة للشركة بنسبة 90% إلى إغلاق محلين في كل من خان

يونس ورفح، علماً بأننا كنا نسدد سنوياً 7000 دولار عن أجرة كل محل. وكانت تكلفة تجهيزها في حينه تقدر بـ 150 ألف دولار، وكان يعمل بها 7 أفراد، وتم وقفهم عن العمل.
أما المحل الرئيسي في حي الشيخ رضوان بغزة فقد انخفضت مبيعاته، لعدم وجود بضائع فيه، من نحو 20 ألف شيكل يومياً في الظروف الطبيعية إلى اقل 500 شيكل، أي تراجعاً بنسبة 97.5%. وقد كان يعمل في هذا المحل 17 عاملاً تم الاستغناء عن 14 منهم، لعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم. تجدر الإشارة إلى أن الشركة كانت تقوم باستيراد 4 حاويات من البضاعة شهرياً، وكان يتم تصريفها كلها.

السيد عماد مقداد, صاحب مصنع خياطة للملابس الحريمي، تأسس في العام 1989، ويشغل 120 عامل، ويورد مشغولاته لشركات إسرائيلية. أفاد باحث المركز بما يلي:

" تعاني مصانع الخياطة في قطاع غزة منذ فترة طويلة جراء إغلاق المعابر. المشاكل الحقيقية بدأت تواجهنا منذ بداية الانتفاضة في العام 2000، غير أن العامين الماضيين كانا الأسوأ في تاريخ عملنا. فقد تعرضنا لمشكلات مستعصية نتيجة الإغلاق الكلي للمعابر التجارية، وقد أدى ذلك إلى كساد كلي أصاب أنشطتنا الاقتصادية، بما في ذلك المواسم الخاصة، والتي ينشط فيها بيع الملابس. فمنع تصدير الملابس المصنعة في القطاع إلى الشركات الإسرائيلية في المواسم المجهزة لها، تسبب في خسائر فادحة أصابت شركاتنا، وتكدست لدينا كميات من الملابس المصنعة لحساب شركات إسرائيلية. وهي منتجات يصعب تسويقها في القطاع لاختلاف الأذواق والثقافة العامة، ولا يمكن أن يتم تسويقها في فترة لاحقة في السوق الإسرائيلية بسبب التغير السريع في الموديلات. وجراء ذلك لم نتمكن من تحصيل أجرتنا عن الخياطة، حيث بلغت مستحقاتي على الشركات الإسرائيلية 500 ألف شيكل.
وانخفضت طاقتنا الإنتاجية في المصنع تدريجياً مع ارتفاع وتيرة إغلاق المعابر التجارية، فقد انخفضت طاقة المصنع الإنتاجية العام 2006 بنسبة 60% ، وانخفض عدد العاملين تبعا لذلك من 120 إلى 70 في تلك الفترة. وفي النصف الأول من العام 2007 خفضنا طاقة عملنا مرة أخرى لتصبح نسبة التخفيض 80%، وتبعا لذلك انخفض عدد العاملين إلى 50 عامل. وجراء القرارات المتسارعة الهادفة إلى إحكام الحصار، والمتمثلة باستمرار إغلاق المعابر التجارية ومنع تصدير أية منتجات من صناعة القطاع، فقد توقف المصنع عن العمل توقفا كلياً في منتصف بداية شهر يوليو 2007، وتبعا لذلك تم تسريح كافة العاملين في المصنع.
غير أن المشكلة لم تنتهي إلى هذا الحد، فما زالت آثار الخسائر تلاحقني، وما يثقل كاهلي على وجه الخصوص مستحقات العمال على المصنع، والبالغة 200 ألف شيكل، ونقوم بتأمين بعض المبالغ لهم من فترة إلى أخرى. وقد توجهنا كأصحاب مصانع للخياطة إلى الحكومة الفلسطينية في رام الله وغزة، غير أننا لم نجد آذانا صاغية من احد، ولم يتم التدخل لإنقاذ الموقف. وقد اضطررت إلى فتح ميني ماركت صغير أسفل منزلي لتغطية بعض المصاريف الخاصة بأسرتي".

قطاع الصناعات الغذائية

أدى إغلاق المعابر التجارية لقطاع غزة إلى توقف، أوتقليص طاقة عمل معظم المصانع الغذائية في قطاع غزة. ويوجد في القطاع 80 مصنعاً، يعمل فيها نحو 2500 عاملاً، وتسوق هذه المصانع بضائعها من المواد الغذائية للمستهلك الفلسطيني في السوق المحلية، في الضفة الغربية وقطاع غزة بأسعار معتدلة.

خلال العام 2007، ونتيجة للإغلاق المتكرر للمعابر التجارية، خاصة معبر المنطار " كارني" التجاري، ومنع تصدير البضائع المصنوعة في قطاع غزة إلى خارجه، وعدم قدرة أصحاب المصانع على تسويق منتجاتهم في أسواق الضفة الغربية، وقد اضطر أصحاب المصانع، جراء إحكام الإغلاق، إلى خفض طاقتهم الإنتاجية إلى نحو 70%. وتقدر صادرات القطاع إلى الضفة الغربية بنحو 30%، معظمها من المواد غذائية البسيطة.

وبرغم ذلك استمر عمل المصانع بطاقة إنتاجية منخفضة لسد حاجة سكان القطاع، كونهم باتوا المستهلكين الوحيدين لإنتاجها. غير أن قرار إغلاق معابر قطاع، أمام واردات القطاع أيضاً، وقرار إلغاء الكود الجمركي، حرم أصحاب المصانع من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة. كذلك حرمهم من استيراد البالات الصناعية أو حتى صيانة أو إصلاح الآلات الموجودة لديهم. وقد رفع ذلك عدد المصانع المغلقة إلى أكثر من 75% من المصانع، كذلك تم تسريح 75% من العاملين في هذا القطاع. واقتصر عمل هذه المصانع، التي باتت تعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 30% من قدرتها الأساسية، على الصناعات التي تستخدم فيها المواد الخام الأساسية، والتي يسمح بدخولها إلى القطاع بكميات محدودة.

وتقدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الصناعات الغذائية بنحو 2 مليون دولار شهرياً، نتجت عن توقف معظم المصانع عن العمل، وعن عدم القدرة على تصدير الكميات المحدودة من المواد المصنعة إلى الضفة الغربية. وقدرت إجمالي التي لحقت بقطاع الصناعات الغذائية خلال عام كامل من الحصار وإغلاق المعابر بنحو 24 مليون دولار[18].

[18] - تقرير حول حصار قطاع غزة، الغرفة التجارية الفلسطينية، يونيو 2008.

جدول (13): يبين وضع قطاع الصناعات الغذائية

م	البيان	الوضع
.1	عدد الشركات العاملة	80
.2	عدد العاملين الأساسيين	2500
.3	عدد المصانع المغلقة	60
.4	نسبة تسريح العمال	75% من العمال
.5	الطاقة الإنتاجية للشركات التي ما زالت تعمل	40% من طاقتها الإنتاجية
.6	الخسائر الناتجة عن عدم القدرة على التصدير	2 مليون دولار شهريا

السيد عمار أحمد اليازجي, مدير التسويق بمجموعة اليازجي، العاملة في مجال تعبئة المشروبات الخفيفة، أفاد باحث المركز بما يلي:

" كان يعمل في الشركة نحو 300 عامل، قبل شهر يونيو 2007، وكان إنتاج المصنع يزيد عن 15 ألف كرتونه من المشروبات الغازية، غير أن تشديد إغلاق معابر قطاع غزة، وإعلان قطاع غزة كياناً معادياً حال دون قدرة الشركة على العمل بنفس الوتيرة. وقد تسبب منع دخول معظم المواد الصناعية، والمواد الخام إلى قطاع غزة إلى توقف المصنع عن الإنتاج بسبب نفاذ المواد الخام، وخاصة مادة ثاني أكسيد الكربون، التي نفذت من المصنع بعد ثلاثة تشديد إغلاق المعابر.
استمر توقف المصنع عن إنتاج المشروبات الغازية عدة شهور، وبعد ذلك تم إيجاد بديل عن CO_2. وقد أنتج البديل محلياً بموافقة وزارة الصحة، ووزارة التموين وجامعتي الأزهر والإسلامية وفقاً للمعايير والمواصفات. وعلى اثر ذلك أعيد تشغيل المصنع، وبربع طاقته الإنتاجية، لعدم وجود مواد خام تكفي لتشغيل المصنع بكامل طاقته. كما ارتفعت أسعار منتجات الشركة، بسبب ارتفاع كلفة إنتاج غاز CO_2 بنسبة ثلاثة أضعاف. وقد تم وضع تلك الأسعار بالتنسيق مع وزارة التموين فقد ارتفع سعر عبوة 2 لتر من 5 إلى 7 شواكل, وعبوة 330 مل من 1 إلى 1.5 شيكل. ونظرا لتوقف العمل في إنتاج العبوات البلاستيكية غير المتوفرة، وتشغيل خط إنتاج واحد، وهو العبوات الزجاجية المرتجعة، فقد تم تسريح 230 عاملا من عمال المصنع، فيما بقي 70 عامل فقط يعملون.
وقد تسبب توقف الإنتاج في عدة خطوط إلى خسائر فادحة لحقت بالمصنع، كما أدى عدم استغلال مواد وأغطية في المخزن بقيمة 200 ألف دولار، بسبب عدم وجود عبوات لتغطيتها إلى خسائر إضافية لحقت بالشركة".

غياب فرص الاستثمار

تسبب حصار قطاع سياسياً واقتصادياً في شلل كلي أصاب المشاريع الاستثمارية، وعرضها لانتكاسة خطيرة، انعكست آثارها على مجمل الكيان الاقتصادي الفلسطيني.

وقد أدى غياب أفق النجاح لأي مشروع استثماري إلى إلغاء المشروعات الاستثمارية التي كان مقررا إقامتها في قطاع غزة، قبل فرض الحصار عليه. وقد أدى ذلك إلى توقف العمل في العديد من المشاريع الاستثمارية، ونقل بعضها من قطاع غزة إلى دول مجاورة، تتوافر فيها حرية الحركة والاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد أنهى ذلك جهود عمل عدة سنوات تضافرت فيها الجهود من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع غزة، وترغيب المستثمرين الأجانب لممارسة انشتطتهم فيه. وقد فقد المستثمرون ثقتهم في المناخ الاستثماري الفلسطيني، وانعكس ذلك على انخفاض الاستثمار العام من 248 مليون في عام 2005 إلى 10 ملايين دولار عام 2007، أي بتراجع بنسبة 96%.

منطقة غزة الصناعية(كارني): نهاية اكبر مشروع استثماري

أدى حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية، خاصة معبر المنطار التجاري " كارني"، إلى إغلاق منطقة غزة الصناعية، التي تعتبر أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة. وقد انتهى حال المصانع التي تتكون منها المنطقة الصناعية إما إلى إغلاقها أو رحيلها من قطاع غزة إلى الخارج.

وبلغت تكلفة إنشاء مشروع المنطقة الصناعية الذي أقيم في العام 1999، نحو 30 مليون دولار، نفذت المرحلة الأولى منه بتكلفة 18 مليون دولار. ويضم المشروع 45 مصنعا، واستهدف تشغيل 25 ألف عامل، غير أن الإجراءات الإسرائيلية، التي حالت دائما دون إتمام المشروع، أدت إلى تشغيل نحو 2500 عاملاً فقط خلال السنوات الماضية (10% فقط). وقد انخفض عدد العاملين في منطقة غزة الصناعية باستمرار تبعا لعدد المصانع التي كانت تتوقف عن العمل مع نفاذ المواد الخام اللازمة لتشغيلها. فقد انخفض عدد

العاملين في المنطقة الصناعية في العام 2007 إلى نحو 1800 عامل، واستمر انخفاض عدد العاملين ليصل في النصف الأول من العام 2008 إلى نحو 300 عامل فقط.

جدول (14): يبين تناقص عدد العاملين في منطقة غزة الصناعية جراء الحصار

العام	2006	2007	2008
العمال	2500	1800	300

شكل (10): يوضح عدد العاملين في منطقة غزة الصناعية جراء الحصار

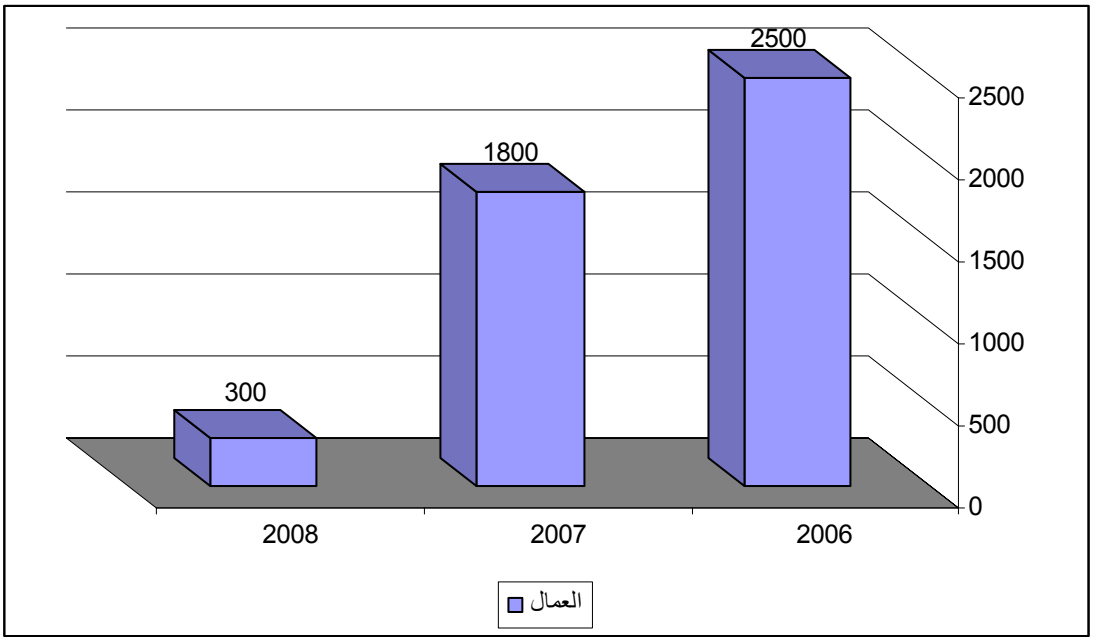

الخاتمة

أدى حصار قطاع غزة، وإغلاق كافة المعابر التجارية، وحظر إدخال المواد الخام لمدة عام كامل إلى انهيار القطاعات الاقتصادية المكونة لاقتصاد القطاع. وتسبب ذلك في توقف معظمها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر. وقد خلف ذلك ضررا بالغا أصاب العاملين فيها، حيث فقد الآلاف فرص عملهم، وقدرتهم على الحصول على احتياجاتهم وأفراد أسرهم من خدمات الغذاء والدواء. وتفشت البطالة والفقر، والتي كانت قد بلغت معدلات كارثية، لتزيد من حالة الحرمان لدى السكان المدنيين.

إن الحصار المفروض على القطاع منذ عام هو شكل من أشكال العقوبات الجماعية وأعمال الانتقام التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشكل هذا الحصار انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، ولقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، سيما العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التوصيات

- **المجتمع الدولي**

1. الضغط الدولي الفوري والفاعل على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لوقف العمل بسياسة الحصار والإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، وذلك من أجل تسهيل حركة التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي.
2. الضغط على سلطات الاحتلال من اجل فتح كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، لا سيما المعابر المخصصة لإمدادات المواد الخام ومواد البناء و الوقود.
3. وإجبار سلطات الاحتلال على الالتزام بالقواعد والمبادئ والحقوق الاقتصادية الأساسية للأشخاص التي أقرتها الأمم المتحدة ومن أهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل استمرار التصعيد في جرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (كما تحددها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب)، والتي تواصل سلطات الاحتلال اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين، ويمثل الحصار المحكم المفروض على قطاع غزة احد أهم أشكالها.
5. توفير برامج اغاثية عاجلة لإنقاذ المواطنين المتضررين ، وإيقاف النمو المتزايد في معدلات البطالة و الفقر.

- **السلطة الفلسطينية**

1. العمل الفوري على إعادة اللحمة الوطنية من اجل الخروج من الأزمة الراهنة، وتوحيد الجهود من اجل رفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح كافة المعابر: التجارية والمخصصة لعبور للأفراد.
2. بذل أقصى الطاقات والجهود للتغلب على الأضرار الكارثية التي نتجت عن الحصار المفروض على قطاع غزة، لا سيما البطالة والفقر.
3. تشكيل لجنة طوارئ وطنية لمتابعة أداء القطاعات الاقتصادية، والعمل على تقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات المعنية لتقوم باتخاذ التدابير اللازمة لاجتياز الضائقة التي يمر فيها القطاع.
4. تبني سياسات اقتصادية طارئة، وايلاء دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا بالحصار أهمية خاصة.

الجداول

جدول (1) يبين فروق العمل قبل وبعد تشديد إغلاق معبر المنطار " كارني"
جدول (2) يبين التقليص التدريجي لكميات الوقود التي دخلت القطاع خلال عام من الحصار
جدول (3) كشف المشاريع التي تعاقدت على تنفيذها شركات المقاولات و توقف العمل فيها
جدول (4) خسائر قطاعات اتحاد الصناعات الإنشائية الفلسطيني
جدول (5) يبين احتياجات القطاع من مواد البناء:
جدول (6) الكميات الواردة إلى القطاع منذ عام 2005، و حتى إصدار هذا التقرير:
جدول (7) يبين عدد شركات المقاولات والعاملين فيها
جدول (8) يبين صادرات الأثاث والصناعات الخشبية
جدول (9) : يبين اثر التدهور الحصار وإغلاق المعابر التجارية على عدد مصانع الأثاث، وعدد العاملين فيها
جدول (10): يبين صادرات التوت الأرضي خلال السنوات الأخيرة
جدول (11): يبين صادرات الزهور خلال السنوات الثمانية الماضية
جدول (12): يبين الصادرات الفعلية لقطاع الخياطة والملبوسات قياسا بالقدرة التصديرية:
جدول (13): يبين وضع قطاع الصناعات الغذائية
جدول (14): يبين تناقص عدد العاملين في منطقة غزة الصناعية جراء الحصار

الأشكال

شكل (1) يوضح فروق العمل قبل وبعد تشديد إغلاق معبر المنطار " كارني"
شكل (2) يوضح التقليص التدريجي لكميات الوقود التي دخلت القطاع خلال عام من الحصار
شكل (3) يوضح نسبة الصادرات بالنسبة للمنتجات من التوت الأرضي والزهور
شكل (4) يوضح كميات مواد البناء الواردة إلى القطاع منذ عام 2005، وحتى 2008
شكل (6): يوضح صادرات الأثاث والصناعات الخشبية
شكل (7): يوضح صادرات التوت الأرضي قياسا بالقدرة التصديرية
ÎÔÌ (8) ÃÍÇáÉ ÇáÒÑÇÚÉ ÈÇáäÓÈÉ áÇäÊÇÌ ÇáÊæÊ ÇáÃÑÖí ÞíÇÓÇ ÈÇáÞÏÑÉ ÇáÊÕÏíÑíÉ
شكل (9): يوضح الصادرات الفعلية لقطاع الخياطة والملبوسات قياسا بالقدرة التصديرية
شكل (10): يوضح عدد العاملين في منطقة غزة الصناعية جراء الحصار